الأمم المتحدة

A/C.2/77/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 November 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بودو (نائب الرئيس) ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)*

(أ) التجارة الدولية والتنمية *(تابع)*

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية *(تابع)*

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية *(تابع)*

(د) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة *(تابع)*

(هـ) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة *(تابع)*

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22940 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة ستويفا (بلغاريا)، تولى السيد بودو (ترينيداد وتوباغو)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)*

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** *(تابع)* (A/77/15 (Part I) و A/77/15 (Part II) و A/77/207)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** *(تابع)* (A/77/224)

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** *(تابع)* (A/77/206)

(د) **تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة** *(تابع)* (A/77/304)

(هـ) **تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة** *(تابع)*

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية *(تابع)* (A/77/82-E/2022/64 و A/77/223)

1 - **السيد جورج** (سيراليون): قال إن الوضع العالمي، الذي تأثر بشدة بالفعل بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد تفاقم بسبب مواطن الضعف القائمة والناشئة مثل تغير المناخ والنزاعات والأزمات الطويلة الأمد في أجزاء مختلفة من العالم. وتسبب ذلك في حدوث محنة إنسانية، وفي زعزعة استقرار الاقتصاد، ووقوع اضطرابات في سلاسل الإمداد، وتزايد ضغوط التضخم والديون، وضآلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وأكد أن من الواضح عدم إمكان تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إحلال السلام دون تنمية مستدامة.

2 - وأضاف أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينخفض على المدى القصير إلى المتوسط في كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة. ذلك أن الاستثمار اللازم لتحفيز التعافي مقيّد بشدة بسبب ضيق الحيّز المالي وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون. ويؤدي تصاعد الضغوط التضخمية، التي تُعزى إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأساسية، فضلاً عن الجائحة والاضطرابات المرتبطة بالنزاعات في الإمدادات، والتجارة الدولية، والأسواق المالية، إلى تفاقم الخسائر في النواتج وعدم المساواة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي للتغلب على هذه التحديات واستئناف بذل الجهود لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف الموضوعة.

3 - وأوضح أن اقتصاد سيراليون قد عانى من وطأة الجائحة، رغم تسجيلها حالات إصابة ووفيات بكوفيد-19 أقل بكثير من العديد من البلدان الأخرى. إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل خطير منذ عام 2020، وانخفضت الإيرادات المحلية إلى ما دون الهدف المقصود بكثير. واستدرك قائلاً إن التعاون المستمر مع الشركاء في التنمية واتخاذ إجراءات سليمة للاستجابة على صعيد السياسة المالية والنقدية مكّناها، رغم ذلك، من الحفاظ على اقتصادها من الانهيار في ذروة الجائحة.

4 - وأعلن أن سيراليون، على مدى العامين الماضيين، ركزت على تعبئة الإيرادات المحلية. فإطارها الخاص بالتمويل الوطني المتكامل مصمم لتعزيز القدرة على الصمود. واستحدثت نظاماً متكاملاً لإدارة الضرائب، يتيح لدافعيها استخدام بوابة إلكترونية لتسجيل الضرائب، وتقديم إقراراتهم، وتلقي إشعارات الدفع؛ ونشرت لدى الشركات شبكة من الآلات الإلكترونية لتسجيل المدفوعات النقدية بقصد زيادة الإيرادات الضريبية على السلع والخدمات؛ وأدخلت نظاماً لإدارة تحصيل الضرائب من خلال تكليف مسؤولين بالتحصيل في تجمعات سكانية معينة؛ وأنشأت مكاتب ضريبية في المناطق الكثيفة الأعمال التجارية؛ كما قامت بتوسيع نطاق الرقمنة المالية.

5 - وتابع قائلاً إن سيراليون، من أجل تعبئة اقتصادها غير الرسمي، شرعت مؤخراً في استراتيجية وطنية للشمول المالي، تهدف إلى زيادة إمكانيات الحصول على المنتجات والخدمات المالية الجيدة واستخدامها. وتزوّد المجالس المحلية بالتوجيه والإرشاد فيما يتعلق برصد الإيرادات والنفقات. وتشمل المبادرات الجارية إنشاء حساب للخزانة، ومنظومة للشراء الإلكتروني، ونظاماً للإدارة المالية العامة قائما على الإنترنت.

6 - واختتم بقوله إن الحاجة ملحَّة إلى اتخاذ إجراءات تفضي إلى التحوُّل والوفاء بالالتزامات والاستفادة من الشراكات واعتماد تدابير جماعية للتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 والتعجيل بتنفيذ الأطر الدولية من قبيل خطة عام 2030 واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

7 - **السيد عبد العال** (مصر): استهلَّ كلمته بقوله إن جائحة كوفيد-19 والوضع الجغرافي السياسي الحالي أجبرا البلدان النامية على تحويل الموارد الإنمائية من بلوغ أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق التعافي من الأزمات. واستدرك قائلاً إن مصر، على الرغم من هذه التحديات، ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة من خلال استراتيجيتها الوطنية "مصر 2030"، ومبادرتها بعنوان "حياة كريمة". وأكَّد أنها تعلق أهمية خاصة على زيادة الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الحيوية لتنفيذ خطة عام 2030، وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية التي تؤدي إلى إيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي، وتعزيز الأخذ بطرق مبتكرة لتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جهود التعافي.

8 - ورأى أن التجارة الدولية تؤدي دوراً قوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، والقضاء على الفقر، وتمويل التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود الدولية المبذولة لتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومتسم بالشفافية وغير تمييزي ومنفتح وشامل للجميع في إطار منظمة التجارة العالمية.

9 - وأوضح أن أسعار السلع الأساسية الآخذة في الارتفاع - نتيجة للجائحة والوضع الجغرافي السياسي وحالات تعطيل الإنتاج الزراعي والتجارة وسلاسل الإمداد - تشكل مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي في البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، ومنها مصر، وهي مستورد صاف للأغذية. ومن ثم أصبحت أهمية النظم الزراعية والغذائية الأكثر قدرة على الصمود - وهي بالفعل ضرورة في البلدان النامية المتأثرة بتغير المناخ - أكثر إلحاحاً في مواجهة التطورات الأخيرة.

10 - وأضاف أن المجتمع الدولي لم يفعل ما فيه الكفاية لمساعدة كثير من البلدان النامية غير القادرة على إدارة أعباء ديونها. وينبغي للشركاء في التنمية، بمن فيهم جميع الدائنين من القطاعين العام والخاص، أن يخففوا من أعباء ديون البلدان النامية وأن يدخلوا الإصلاحات اللازمة على الهيكل الدولي للديون.

11 - ودعا إلى بذل جهود متضافرة متعددة الأطراف لتهيئة بيئة أكثر استقراراً على صعيد الاقتصاد الكلي من شأنها أن تعيد البلدان النامية إلى المسار الصحيح المؤدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأهاب بالمؤسسات المالية والتجارية الدولية أن تعمل مع المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية وسلاسل التوريد بغية تيسير التدفق الحر للتجارة وتعزيز التعافي الاقتصادي العالمي.

12 - وأكَّد أنه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة مشاكل السيولة في البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لتوفير السيولة والحيز المالي الكافيين للبلدان النامية وتعزيز التعاون الإنمائي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها غير الملباة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ويجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وأن يشجع التعاون بين الشمال والجنوب.

13 - وأعلن أن مصر تسعى إلى تنويع مصادر التمويل اللازم لخطط وبرامج التنمية، كما تسعى لتعزيز آليات الشراكة، ولا سيما مع القطاع الخاص. وفي هذا السياق، أعدت وأصدرت أول تقرير وطني من نوعه عن تمويل التنمية، يفصّل الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تنويع موارد التمويل وتعبئتها.

14 - وفي ختام كلمته حثَّ المؤسسات المالية على أن تمارس قدراً أكبر من المرونة في تقديم الدعم السريع للبلدان النامية بغية ضمان السيولة الكافية، وتوسيع خيارات الإقراض والمساعدة التقنية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل، وسد الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

15 - **السيدة الدهيدة** (قطر): استهلت بقولها إن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات المسلحة وأزمات الغذاء والطاقة تهدد جميعها بتراجع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تأثر أقل البلدان نمواً أكثر من غيرها. وأعربت عن أملها في أن يحقق برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في نيويورك في آذار/مارس 2022 قيمة مضافة للجهود الرامية إلى مواجهة تلك التحديات. وأعلنت أن بلدها سيستضيف الجزء الثاني من هذا المؤتمر في آذار/مارس 2023.

16 - وأضافت أن صندوق قطر للتنمية، في عام 2021، صرف أكثر من 551 مليون دولار للمشاريع الإنمائية والمساعدات الإنسانية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين. وفي الوقت الذي كانت فيه مكافحة جائحة كوفيد-19 تمثل أولوية إنمائية، قدم الصندوق نحو 70 مليون دولار لمنظمات مثل تحالف غافي للقاحات ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وقدم الصندوق أيضاً المساعدة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. واختتمت قائلة إن قطر قدمت للتو 10 ملايين دولار

إضـــافية لمختبرات تســـريع الأثر الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ليصل إجمالي دعمها في هذا الصدد إلى 30 مليون دولار.

17 - **الســـيد ســـابكول** (تايلند): قال إن وجود نظام تجاري ومالي عالمي أقدر على امتصاص الصدمات وأكثر استدامة وشمولاً من شأنه أن يقرّب العـالم في نهـايـة المطـاف من تحقيق خطـة عـام 2030. وأوضح أنه يمكن اتخاذ عدد من الخطوات لبلوغ هذه الغاية. ففي مجال التجارة والاستثمار، من شأن زيادة سلاسة الاتصال الإلكتروني وسلاسل الإمـداد الإقليميـة والعـالميـة الأكثر قـدرة على الصـــمود في وجـه الاضـــطرابات المحتملة أن تضـــمن وصـــول الأغذية والوقود والســـلع الأساسية إلى البلدان الأكثر احتياجاً. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأكيد تايلند من جديد التزامها الثابت بدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه ينبغي تطبيق نظم إيكولوجية رقمية قابلة للتشـغيل البيني وشـاملة للحفاظ على بيئـة مفتوحـة وغير تمييزيـة من خلال تيســـير التجـارة والمعـاملات عبر الحدود.

18 - واستطرد قائلاً إن مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ تقتضي إعادة تنظيم التجارة الدولية لتتواءم مع الاقتصـادات الخضـراء والدائرية. وســـتســـتمر تايلند، بوصـــفها الاقتصـــاد المضـــيف لمنتدى التعاون الاقتصـــــادي لآســـــيا والمحيط الهادئ لعام 2022، في القيام بدورها لمواصـلة المناقشـات بشـأن التجارة في السـلع والخدمات البيئية. وعلى الصـــعيد الوطني، تعمل على تمكين مؤســـســـاتها المتناهية الصـــغر والصـغيرة والمتوسـطة الحجم من تسـخير الطاقات الكامنة للتكنولوجيات الخضـــراء والانتقال إلى اقتصـــاد منخفض الكربون. وفي هذا الصـــدد، أعرب عن ترحيبها بإحراز مزيد من التقدم في نقل التكنولوجيا وتيســـير التجارة بالنسبة للبلدان النامية.

19 - ورأى أن إصـــلاح النظام المالي العالمي الحالي، كما أشـــار الأمين العام، ضـــروري لســـد الفجوات الآخذة في الاتســـاع بين بلدان الشـمال وبلدان الجنوب وضـمان ازدهار جميع البلدان في عالم ما بعد الجائحة. وأعرب عن تأييد تايلند لاقتراح الأمين العام عقد مؤتمر قمة مرة كل سنتين بين مجموعة العشرين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤســـســـات المالية الدولية للعمل على تعزيز الحوار وأوجه التآزر. ويمكن لهذه المنصة أن تعمل على تنسيق استراتيجيات الخروج لمكافحة التضـخم، وتعزيز شـبكة الأمان المالي، وزيادة إسـماع أصـوات البلدان النامية في إعادة كتابة قواعد الاقتصاد العالمي.

20 - وأوضـــح أن الإصـــلاح الذي طال انتظاره للنظام الضـــريبي العالمي سيكون بالغ الأهمية لضمان دفع عمالقة التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسيات لحصتها العادلة من الضرائب أينما تعمل. وفي حين أن الهيكل الضـــريبي الذي تقوده الأمم المتحدة يمكن أن يســـتند إلى الجهود الجـاري بـذلهـا من قبـل منظمـة التعـاون والتنميـة في الميـدان الاقتصـادي ومجموعة العشـرين، فإنه يجب أن يمثل أيضـاً الاحتياجات المتنوعة للدول النامية وأن يســـتجيب بفعالية لتكنولوجيات الخدمات المالية والأصول الرقمية السريعة التطور.

21 - وأكَّد أن خطة عمل أديس أبابا لا بد أن تظل هي البوصـــلة الموجّهة لتمويل التنمية. وفي الفترة التي تسـبق الحوار الرفيع المسـتوى لعام 2023 بشأن تمويل التنمية، ينبغي تعبئة تمويل إضـافي للاستثمار في الهياكل الأســاســية القادرة على الصــمود والمســتدامة في البلدان النامية. ويتسم التمويل والقروض الميسّرة الشروط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضـلاً عن الاستفادة القصـوى من التمويل المختلط والتمويل الابتكاري، بـأهميـة قصـــوى لأقل البلدان نمواً والبلدان النـاميـة غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

22 - وختـامـاً، أعرب عن تـأييـد تـايلنـد لإجراء المزيـد من مواءمـة معايير الإفصـاح المتصـل بالاسـتدامة، مما قد يتيح فرصـة مؤاتية لكي توائم أوساط الأعمال التجارية بين ممارساتها وأهداف التنمية المستدامة وتعتمد نموذجاً للاقتصـاد الأخضـر الدائري الحيوي من أجل تحقيق نمو أكثر توازناً.

23 - **السـيد أبودو - بيريسـبورن** (غانا): اسـتهل كلمته بقوله إن التجـارة تؤدي دوراً أكثر أهميـة من أي وقـت مضـــى كـدافع للنمو والتنميـة، وللتعـافي من آثـار جـائحـة كوفيـد-19 والتوترات العـالميـة المســـتمرة. ولذلك فإن من الأهمية بمكان إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.

24 - وأضـــاف أن غانا ما زال يســـاورها القلق إزاء التدابير المقيدة للتجارة، وبالأخص فيما يتعلق بالمواد الغذائية والسـلع الأسـاسـية، في ســـياق الحرب في أوكرانيا. وحذَّر من التكديس في خضـــم هذه الأزمة وحث الحكومات ذات النفوذ على إقناع كبار تجار الأغذية بتجنب ممارسـات السـوق التقييدية التي قد تزيد من تشـويه نسـبة العرض إلى الطلب. وفي هذا الصـــدد، أعرب عن إشـــادة وفده ببدء التبادل التجاري في إطـار الاتفـاق المؤســـس لمنطقـة التجـارة الحرة القـاريـة الأفريقيـة

ونظامها الخاص بالمدفوعات والتسوية بين البلدان الأفريقية من أجل إطلاق الأموال اللازمة لأغراض التنمية.

25 - ورأى أن النظم الإنمائية والمالية الدولية لها القدرة على الاستجابة للتحديات المستمرة ولكن ما ينقصها هو القيادة والإرادة السياسية. ولم تعد هناك أي أسباب تبرر المماطلة؛ ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة السيولة والعمل على تلبية دعوة الأمين العام والأونكتاد إلى التخفيف الفوري من الضغوط الاقتصادية المتزايدة على البلدان النامية. ووصف المشكلة بأنها منهجية؛ ويتعين تجاوز الإجراءات الطارئة لمعالجتها من جذورها وقد حددت مجموعة الـ 77 والصين ومجموعة الدول الأفريقية عدداً من السياسات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يصبح الهيكل المالي الدولي أكثر شمولاً وتواؤماً مع أهداف التنمية المستدامة من خلال الإصلاح الهيكلي، وينبغي لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن تقدم تقييمات موضوعية ومستقلة تستند إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة.

26 - وختاماً، دعا أعضاء اللجنة الثانية إلى أن ينظروا بجدية في توصيات الأمين العام الواردة في تقاريره عن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وأن يعطوا الأولوية للمصالح الجماعية على المصالح الوطنية في السعي إلى التغلب على التحديات الراهنة.

27 - **السيد روبيندي** (زمبابوي): قال إن البلدان التي تعاني من مواطن ضعف موجودة من قبل - أي البلدان الأفريقية؛ وأقل البلدان نمواً؛ والبلدان النامية غير الساحلية، ومنها زمبابوي؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية - ينبغي أن تضطلع بدور مركزي في رسم مسار متسم بالشفافية وشامل وتشاركي للتعافي من الأزمات العالمية الحالية. ولن يكون اتباع نهج العمل كالمعتاد كافياً؛ فالأمر يستلزم إجراء تعديلات في سياسات الاقتصاد الكلي على جميع المستويات. وسيكون تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا أمراً بالغ الأهمية لضمان الانتعاش الاقتصادي العادل الذي يحترم مبادئ عدم ترك أحد، أو مكان، خلف الركب.

28 - واستطرد قائلاً إن زمبابوي وكثيراً من البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات هائلة تعوق مشاركتها على نحو مُجدٍ في الاقتصاد العالمي. ويجب أن تظل هذه البلدان الضعيفة محط الاهتمام والدعم لضمان عدم تخلفها أكثر عن الركب في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل التجارة عاملاً محفزاً رئيسياً فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030. وقد أبرز الأمين العام ضرورة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف مع إصلاحه. ووصف استمرار ضعف معظم بلدان الجنوب، التي تعتمد أساساً على تجارة السلع الأساسية، بأنه يمثل إدانة خطيرة للهيكل التجاري الحالي.

29 - وأضاف أن التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض الدول الغربية على بلدان مثل زامبيا تحول دون مشاركتها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي. فهذه الجزاءات الشنيعة، التي تستخدم لممارسة الضغط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي، تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهي تؤثر سلباً على رفاه الناس في البلدان المستهدفة وتعيق تمتعهم الكامل بحقوقهم، بما في ذلك الحق في التنمية.

30 - ومضى يقول إن زمبابوي تدعو الاقتصادات المتقدمة إلى الوفاء بوعودها غير الملبّاة فيما يتعلق بوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ودعم التكنولوجيا ونقلها، والتمويل بشروط ميسَّرة لأكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

31 - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/77/224)، أعرب عن موافقة زمبابوي على أن ضمان وجود نظام مالي دولي مستقر وفعال وشامل أمر بالغ الأهمية لتنفيذ خطة عام 2030 وعدم ترك أي بلد خلف الركب. وفيما يتعلق بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/77/206)، قال إن وفد بلده يتفق مع الرأي القائل بأن الحفاظ على القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية سيكون ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الزمني المحدد.

32 - وأشار إلى المساعدة الإنمائية الرسمية فقال إن دورها ما زال حاسماً في مساعدة البلدان على اجتياز الأوضاع الصعبة والشروع في مسار التنمية المستدامة. والوفاء بالالتزام بتخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي أمر بالغ الأهمية للتعجيل بالتعافي من كوفيد-19. ففي ذروة الجائحة، انخفضت تدفقات التحويلات العالمية بنحو 20 في المائة، بسبب فقدان الوظائف وخفض الرواتب وعودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وثمة حاجة ملحة إلى آلية دعم دولية للتراجع عن الانخفاض في التحويلات من خلال سياسات وأدوات مالية مبتكرة، بما في ذلك التمويل العام والخاص وإيجاد فرص العمل.

33 - وأكَّد أن سد العجز في الثقة أمر بالغ الأهمية في وقت تتعرض فيه الحكومات التي تواجه ضيق الحيّز المالي وبطء النمو في

الإيرادات لضغوط من أجل توزيع هذه الموارد المحدودة على قائمة متزايدة باستمرار من الاحتياجات الملحة، بما في ذلك تنفيذ خطة عام 2030. وأعرب عن دعم زمبابوي لتهيئة بيئة دولية مفتوحة ومتسمة بالشفافية ومبنية على المبادئ وقائمة على القواعد تتيح لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، العمل في مجال يتسم بتكافؤ الفرص حتى وهي تختار مساراتها الخاصة للتنمية. ورأى أن اللجنة الثانية يمكن لها أن تفعل الكثير لتعزيز التعاون وإقامة نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، ولا سيما في مجال سياسة الاقتصاد الكلي، حيث توجد إمكانية حقيقية جداً لحدوث آثار عابرة للحدود.

34 - **السيد ديف ناث** (بنغلاديش): قال إن الهيكل المالي الدولي الحالي لا يكاد يتماشى مع أهداف التنمية العالمية وفشل في مواكبة كل من المخاطر النُظُمية العالمية والعوامل غير النُظمية مثل جائحة كوفيد-19 والصدمات المرتبطة بالمناخ. وينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى زيادة فرص حصول جميع البلدان على التمويل الطويل الأجل الميسور، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية للبلدان الضعيفة، ومعالجة الثغرات في هيكل الديون، وإدراج سبل لتوجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية الأشد احتياجاً.

35 - وأعرب عن رغبة بنغلاديش في العمل مع الشركاء الآخرين على عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية. ورأى أن يتمثل الهدف الشامل للمؤتمر في الاتفاق على نظام مالي عالمي أكثر عدلاً وشمولاً من شأنه أن يعيد البلدان إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030.

36 - وأضاف أنه ينبغي تخفيف عبء الديون، وليس تعليق الديون، بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من حالة مديونية حرجة، أو تظهر عليها بوادر تنذر بذلك. وينبغي تكييف مجموعات التدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون بحيث تلبي الحاجات الاقتصادية الفريدة للبلدان الضعيفة. ولا بد من اعتماد مبادرات حاسمة بشأن منع الديون واتخاذ قرارات لتفادي حدوث أزمة استدانة عامة وضياع عقد آخر للتنمية.

37 - واستطرد قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر من حدوث انتعاش عالمي غير متكافئ. فينبغي أن تتحرك الجهود المبذولة للتعافي من الجائحة وتغير المناخ أو الصدمات المرتبطة بالنزاع بوتيرة واحدة بالنسبة للجميع. وعندما يتعلق الأمر باللقاحات أو التمويل أو التكنولوجيا، لا ينبغي أن يُترك أحد وراء الركب؛ غير أن الحال ليس كذلك حتى الآن. وقد كشفت الجائحة عن وجود "فجوة مالية كبيرة": ففي حين يمكن للبلدان المتقدمة اقتراض مبالغ قياسية بأسعار فائدة منخفضة للغاية للاستجابة للأزمة والتعافي منها، تعاق البلدان النامية عن ذلك لعدم إمكان حصولها على تمويل ميسور التكلفة.

38 - وتابع بقوله إن بنغلاديش لا تزال من أسوأ ضحايا أزمة المناخ. ويمثل تمويل العمل المتعلق بالمناخ عنصراً أساسياً في مكافحة تغير المناخ. وتتسم الأموال المخصصة للتكيف والتخفيف من آثار المخاطر بنفس القدر من الأهمية. ومع ذلك، فلم يتم بعد الوفاء بالالتزام بتمويل المناخ البالغ 100 بليون دولار. والحاجة ملحَّة إلى زيادة تدفق تمويل العمل المتعلق بالمناخ، وبصفة خاصة عنصر المِنَح، إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وكذلك من الضروري تعبئة تمويل إضافي من خلال أدوات وآليات مبتكرة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من تمويل القطاع الخاص. وأضاف أن بنغلاديش تتطلع إلى العمل مع الشركاء الآخرين في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل النهوض بخطة طموحة لتمويل العمل المتعلق بالمناخ.

39 - ومضى يقول إن من الضروري أيضاً وضع خريطة طريق أكثر طموحاً لتنشيط التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب عن دعوة وفد بلده الاقتصادات المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى دعم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، عن طريق الوفاء بوعودها التي لم يتم الوفاء بها بتوفير إمكانية وصول جميع منتجاتها إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وتقديم الدعم التكنولوجي، وإتاحة المعونة لصالح التجارة، وتبسيط قواعد المنشأ، وتيسير الحصول على التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. واختتم كلمته داعياً منظمة التجارة العالمية إلى وضع تدابير للدعم والأخذ بأوجه مرونة موسعة لضمان تعزيز الزخم الإنمائي للبلدان التي يجري رفعها من قائمة أقل البلدان نمواً.

40 - **السيدة أوندونا** (نيجيريا): قالت إن الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا والابتكار؛ وإقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً؛ واتخاذ تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة أمور أساسية لتحقيق التوقعات في إطار خطة عام 2030. وأشارت إلى اختلال التوازن النُظمي وأوجه القصور المؤسسية في المعاهدات الضريبية العالمية والهيكل الضريبي العالمي الذي يفتقر إلى أساس شامل ومعياري. فالنظام الحالي يعوق فعلياً التحقيق في التجاوزات الضريبية، ولا سيما من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، مما يشكل معضلة حقيقية لمعظم البلدان النامية.

41 - وأوضحت أن التعاون الضريبي الدولي، في إطار خطة عمل أديس أبابا، يتعين أن يكون عالمياً من حيث النهج والنطاق وأن يراعي تماماً الاحتياجات والقدرات المختلفة لجميع البلدان. ولذلك يرحب وفدها بدعوة الأمين العام إلى وضع معايير ضريبية أقوى لمعالجة الرقمنة والعولمة بطرق تلبي احتياجات البلدان النامية وتناسب قدراتها. إذ يمكن لنظام ضريبي دولي أكثر عدلاً أن يقضي على الولايات القضائية التي توفر سرية المعاملات المالية وكذلك الملاذات الضريبية التي تسهل تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على مستوى العالم. وما لم تعالج هذه التحديات، ستظل الإصلاحات التي تقوم بها البلدان النامية على الصعيد الوطني والجهود التي تُبذل لتحسين النزاهة المالية والشفافية والمساءلة على الصعيد العالمي عرضة للإحباط. وقالت إن نيجيريا تدعو إلى وضع اتفاقية عالمية بشأن الضرائب بمشاركة عالمية لتصحيح بعض الاختلالات في النظام الضريبي الدولي القائم. وهي ترحب باعتماد اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة تتيح للبلدان النامية أن تشقّ طريقها نحو التنمية عن طريق تعبئة الموارد، بدلاً من الاقتراض، وتنقيح النظم التجارية والضريبية العالمية لتعزيز التحول الهيكلي ودعم تعبئة الموارد المحلية.

42 - وأعلنت أن نيجيريا أطلقت مؤخراً إطاراً تمويلياً وطنياً متكاملاً، يشكل نموذجاً لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وأظهرت التزامها بخطة عمل أديس أبابا.

43 - واختتمت كلمتها قائلة إن إصلاح النظام التجاري الدولي في إطار منظمة التجارة العالمية سيكون ضرورياً لإنعاش النمو الديناميكي في التجارة العالمية، ولا سيما في البلدان النامية. إذ يؤدي عدم وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به وشامل للجميع إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة ومنع معظم البلدان النامية من الاستفادة المثلى من الفوائد الاقتصادية للتجارة الدولية. وتوجد بالفعل اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن الفساد المتصل بالتدفقات المالية غير المشروعة وبشأن الجريمة عبر الوطنية؛ وما يُفتقد هو صك بشأن التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب. ومن شأن وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة جديدة أن يسد هذه الفجوة.

44 - **السيدة تشاند** (فيجي): استهلت بقولها إن تغير المناخ يشكل إلى حد بعيد أكبر خطر يتهدَّد البشرية منذ الحرب العالمية الثانية وإن آثاره أشدُّ وطأة على النساء والأطفال والمجتمعات المحلية الأكثر فقراً وتهميشاً. وفي العام الماضي، وجدت كوبا وبورتوريكو وفلوريدا وباكستان نفسها على الخطوط الأمامية لتغير المناخ؛ ويجب ألا تصبح حالتها هي الوضع الطبيعي الجديد. ودعت إلى اتخاذ إجراءات تتجاوز اتفاق باريس لتأمين التزام بمقدار 1,5 درجة مئوية وتمويل أساسي بقيمة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض تغير المناخ، والتوصل إلى اتفاق بشأن مرفق الخسائر والأضرار والشروع في مناقشات لوضع إطار لما بعد عام 2025 لا يقل عن 750 بليون دولار مع نافذة مخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

45 - وانتقلت إلى سياسة الاقتصاد الكلي، فقالت إن جميع مكاسب التنمية البشرية تقريبا في السنوات الأخيرة، وفقا *لتقرير التنمية البشرية* السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد تراجعت نتيجة لجائحة كوفيد-19. ولم يحدث في أي وقت من الأوقات في التاريخ الحديث أن اتسعت أوجه عدم المساواة بين بلدان الشمال والجنوب إلى هذا الحد الكبير في هذه الفترة القصيرة من الزمن. ومن الضروري إجراء تغيير أساسي في الهيكل العالمي للتمويل والتنمية وقد تأخر إجراؤه كثيراً.

46 - وأضافت أن خطة عمل أديس أبابا وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) توفران أساساً لهيكل مالي دولي مستقر. وتعيق تكلفة التمويل المرتفعة للغاية بالنسبة للبلدان النامية إحرازها التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف أن يكون بداية نحو إعادة توجيه قرارات التمويل العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه أشد التحديات في إطار النظام العالمي لتمويل التنمية.

47 - وأكَّدت أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ما لم تعالَج الديون بشكل جوهري من خلال مجموعة من التدابير من قبل نادي باريس وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وأهم من ذلك مجموعة الدول السبع، التي تمسك بمقاليد الأمور في معظم عمليات صنع القرار. وكذلك لا يمكن تحقيقها دون إحراز تقدم كبير في تخفيف عبء الديون، وخاصةً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

48 - **السيد ميرا راميريز** (السلفادور): قال إن عمل اللجنة الثانية ضروري لتحقيق التعافي من الأزمات الأخيرة على نحو متسم بالمرونة والاستدامة والشمول وللعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن هذه الأزمات كانت تذكرة بالحاجة إلى مزيد من الإنصاف في توزيع تمويل التنمية. ومع ذلك، فإن المساعدة الدولية والتمويل المتعدد الأطراف للبلدان المتوسطة الدخل، التي تمثل 75 في المائة من سكان العالم، كانت محدودة حتى الآن.

49 - واستطرد قائلاً إن التعديلات على الهيكل المالي العالمي والإدارة المالية العالمية يجب أن تتجاوز معيار نصيب الفرد من الدخل إذا أريد لها أن تعزز تخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً ودقة. ففي بعض الأحيان، لا تكفي الموارد العامة الوطنية لمواجهة أزمات متعددة، مما يفرض ضغوطا متزايدة على التدفقات المالية الخاصة المحلية والخارجية لتلبية الأولويات الوطنية.

50 - وأعلن أن السلفادور اتخذت تدابير قوية لاجتذاب الاستثمارات وضمان الاستقرار الاقتصادي، بطرق منها استخدام أدوات السياسة العامة، وتنسيق الهيكل المؤسسي، وإيجاد الحوافز. وهي تكافح التحايل الضريبي من خلال زيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وخطتها لمكافحة التهرب.

51 - وأوضح أن هذه الخطوات تكمل المزايا النسبية التي يتمتع بها بلده في رأس المال البشري، والهياكل الأساسية، والفرص التفضيلية للوصول إلى الأسواق الدولية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والاقتصاد التنافسي. وقال إن حكومته تشجع أيضاً الابتكار والتنمية الرقمية والشمول المالي، فضلاً عن السياسات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية في نظام التعليم.

52 - وختاماً، قال إن التعافي المستدام، والقادر على الصمود والشامل للجميع الذي من شأنه أن يقرّب العالم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا بد أن يوفر حلولاً متوائمة مع الاحتياجات والتحديات الوطنية. وفي حين أن السلفادور تنفذ بالفعل تدابير لضمان رفاه شعبها وازدهاره، فإنها يمكن أن تفعل أكثر من ذلك إذا أتيحت لها فرص أكبر للحصول على التمويل من أجل التنمية. وهي لذلك ستواصل الدعوة إلى إيجاد هيكل مالي وإدارة عالمية لا تترك أحداً ولا بلداً خلف الركب.

53 - **السيدة غانتانا** (ناميبيا): استهلت كلمتها قائلة إن تقلص الحيّز المالي للاقتصادات الصغيرة يزيد من ضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وأعربت عن إدراك ناميبيا مع القلق أنه لا يوجد حتى الآن منتدى عالمي شامل واحد للتعاون الضريبي على الصعيد الحكومي الدولي.

54 - وأضافت أن ناميبيا، على مدى السنتين الماضيتين، نجحت في الشروع في جهود محددة الهدف لتعزيز تعبئة الموارد المحلية. ولسد الفجوة التمويلية لخطتها الإنمائية، عززت تعبئة مواردها المحلية بوضع نظام ضريبي أكثر كفاءة، بما في ذلك إنشاء وكالة مستقلة للإيرادات مكلفة بتوسيع قاعدة الإيرادات الضريبية. وهي تنطلق من فرضية أن السياسة الضريبية المتطورة والاستثمارات في إدارة الضرائب يمكن أن تدعم القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل عن طريق زيادة قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات. وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقت ناميبيا صندوق ويلويتشيا، وهو صندوق للثروة السيادية من أجل تشجيع الحصافة المالية والإدارة المستدامة للموارد لصالح الأجيال المقبلة.

55 - وأوضحت أن البلدان المتوسطة الدخل مثل ناميبيا، في مواجهة المستويات غير المسبوقة من الديون العالمية وارتفاع أسعار الفائدة التي تحدّ من الحيّز المالي، معرضة للآثار المدمرة لتخصيص الموارد المالية على نحو غير متوازن. ودعت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير أكثر دينامية لتيسير التخصيص الفعال للتدفقات المالية الدولية ومواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية عوناً لها على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحملها.

56 - وأشارت إلى التأكيد في التقرير عن التنمية في العالم لعام 2022 الصادر عن البنك الدولي على الدور المركزي للتمويل في التعافي بعد الجائحة. وقالت إنه يسلط الضوء على مخاطر الركود المطوّل في البلدان غير القادرة على خدمة ديونها، كما يبرز ضرورة الإدارة الفعالة للديون من خلال تمديد أجلها أو إعادة هيكلتها وإدخال الإصلاحات الطويلة الأجل في مجال شفافية الديون والسياسة الضريبية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لتفادي حدوث أزمة ديون سيادية. وأوضحت أنه على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة بلدها لإقامة شبكات الأمان الاجتماعي، فإن ناميبيا لا تزال تعمل داخل حيّز مالي محدود.

57 - ورأت أن النزعة الانفرادية والتدابير الحمائية تمثل خطاباً عفا عليه الزمن يقوّض النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى حدوث تعديلات شاملة. وقالت إن ناميبيا من المدافعين بقوة عن إقامة نظام تجاري عالمي، في إطار منظمة التجارة العالمية، يكون متعدد الأطراف ومستنداً إلى القواعد وقوامه الانفتاح والشفافية والشمول وعدم التمييز والإنصاف. ورغم أن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد ليس مثالياً، فإنه إلى حد بعيد أفضل خيار للتصدي للتحديات عبر الوطنية وإدارة المشاعات العالمية.

58 - وأعربت عما يساور وفد بلدها من قلق عميق إزاء ما يلاحظه من الزيادة في تدفق الأموال غير المشروعة، ولا سيما من البلدان النامية، وما لذلك من أثر سلبي على الموارد المتاحة لتمويل التنمية. وأضافت أن ناميبيا تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون لمكافحة

التدفقات المالية غير المشروعة بجميع أشكالها وضمان إعادة الأصول إلى بلدانها الأصلية في الوقت المناسب، وفقاً للقانون المحلي والدولي.

59 - وأفادت بأن بلدها، بمساعدة المنسق المقيم للأمم المتحدة والأونكتاد، أنشأ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتفعيل عمله القائم على الأدلة فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيزه. وهو مصمم على تعبئة الموارد المحلية وبالتالي تقليل الاعتماد على المعونة الخارجية.

60 - واختتمت بقولها إن ناميبيا تجدد دعوتها إلى رفع الحظر الاقتصادي والمالي غير المنصف الذي عفا عليه الزمن وغير الفعال والتمييزي وغير المثمر على البلدان النامية حتى تتمكن من السعي الكامل إلى إعمال حقها في التنمية. وأشارت بصفة خاصة إلى كوبا، حيث تولد أجيال لتعاني حياة مليئة بالمظالم المفروضة من الخارج. وفي المنطقة الأفريقية، لا يزال شعب زمبابوي يعاني من الحرمان من جراء فرض الجزاءات.

61 - **السيد سينكا** (بوركينا فاسو): قال إن إدارة التحديات الأمنية والإنسانية والصحية وتنشيط الاقتصاد كانا في السنوات الأخيرة في صميم سياسة الاقتصاد الكلي لبلده. وبلغ معدل النمو السنوي 5,5 في المائة للفترة 2017-2021، بفضل النشاط القوي في القطاعين الثاني والثالث للاقتصاد.

62 - وأضاف أن بوركينا فاسو تمكنت، في الأوقات الصعبة، من تعبئة الموارد لتمويل التنمية. وقد ارتفعت ديونها لهذا الغرض بشكل مطرد، لتصل إلى 11 بليون دولار في عام 2021، وكان معظمها ديناً قومياً. وخلال الفترة 2017-2021، تجاوز الدين القومي الدين الخارجي بشكل غير متناسب.

63 - وأوضح أن لدى بوركينا فاسو إطاراً سليماً للاقتصاد الكلي يفضي إلى النمو المستدام ولكنها تواجه عدداً من التحديات. وسيتعين عليها تنويع صادراتها، ومكافحة المنافسة غير المشروعة، وتعزيز فعالية نظامها الضريبي، وتنويع مصادر تمويلها الابتكاري، واستخدام الموارد الميسَرة الشروط، وتوسيع قدراتها الاستيعابية، وتعزيز تنسيق المعونة تحقيقاً للفعالية في تمويل سياساتها العامة وتحسين قدرتها على تحمل الدين الخارجي.

64 - واختتم قائلاً إن بوركينا فاسو، تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دخلت فترة انتقالية بهدف السيطرة على الأزمة الأمنية التي ابتليت بها على مدى السنوات السبع الماضية. ومن الأولويات العليا لديها مكافحة الإرهاب واستعادة السلامة الإقليمية والاستجابة للأزمة الإنسانية. وهي تناشد جميع شركائها تقديم الدعم لضمان نجاح عملية الانتقال.

65 - **السيد نيغاش** (إثيوبيا): قال إنه يجب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لمعالجة الثغرات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. فقد أدت جائحة كوفيد-19 وارتفاع الديون والتوترات الجغرافية الاستراتيجية إلى تقويض المساعي الجماعية لتحقيق هذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، لا تزال التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 تحدُّ من الحيّز المالي وتزيد حالة المديونية الحرجة سوءاً في كثير من البلدان.

66 - وأعرب عن تقدير إثيوبيا للمبادرات التي اتخذتها جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية للتعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وأعرب عن ترحيبها بمبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين للتصدي لتأثير كوفيد-19، وبتخصيص صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة لتكملة الأصول الاحتياطية على المدى الطويل.

67 - واستطرد قائلاً إن العالم يحتاج أيضاً إلى موارد كافية لتمويل خطة عام 2030. وسيكون لتجديد الالتزام السياسي وتنشيط الشراكة العالمية، فضلاً عن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، من شأن تعبئة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أن يمثل فرصة طويلة الأجل للأعمال التجارية. ومن شأن بناء شراكات منتجة بين القطاعين العام والخاص أن يكون نهجاً مربحا للجميع.

68 - وأضاف أن إثيوبيا تقوم بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا من خلال تحسين تعبئة الموارد المالية واستخدامها. وهي تعزز قدرتها على تعبئة الموارد المحلية عن طريق تحديث نظامها الضريبي والاستخدام الفعال لحلول ابتكارية أخرى في سبيل جمع الأموال للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية الحيوية.

69 - وتابع قائلاً إنه بالرغم من استمرار حكومة بلده في تعبئة الموارد المحلية والخارجية على السواء، فإن ديونها المتزايدة تشكل عائقاً أمام التمويل المستدام لبرامجها الإنمائية. وكما أشار الأمين العام في تقريره، ينبغي للشركاء في التنمية أن يولوا اهتماماً جدياً للتدهور السريع في أوضاع الديون الخارجية للبلدان النامية. وينبغي أن تصمَّم أطر منسقة للسياسات بحيث تتواءم مع السياقات الوطنية، ومع تزايد الديون وأوجه الضعف المالي في البلدان النامية.

70 - وفي ختام كلمته قال إن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لمجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا سيكون حيوياً في أهميته لبلدان مثل إثيوبيا في جهودها الرامية إلى تعبئة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لخططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

71 - **السيد بليفان** (بيرو): استهل كلمته قائلاً إن التغيرات في الاقتصاد الكلي والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والديمغرافية تؤثر جميعها على توافر الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحذر من اللهث سعياً وراء فوائد مالية قصيرة الأجل قد تؤدي في نهاية المطاف إلى مخاطر طويلة الأجل على البيئة.

72 - ورأى، كما أشار ممثل كولومبيا باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، وبيرو عضو فيها، أنه ينبغي الاستعاضة عن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقاييس جديدة تمثل التنمية بكل تعقيدها ودقتها.

73 - ومضى يقول إن المستثمرين الدوليين أبدوا اهتماماً كبيراً بالسندات المستدامة المنخفضة التكلفة التي بدأت بيرو في إصدارها في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لتمويل المشاريع البيئية وتعزيز فرص الحصول بشكل عادل على الخدمات الصحية والإسكان والتعليم. ويمكن للمشتريات العامة، بحكم طبيعتها وحجمها، أن تغير أنماط السلوك في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتسم تطوير الهياكل الأساسية المستدامة بأهمية خاصة. ويبلغ العجز في الهياكل الأساسية في بيرو ما قيمته 180 بليون دولار، وينطبق الشيء نفسه على معظم البلدان النامية. وبدون التعاون التقني والتمويل الابتكاري الكافيين، سيكون من المستحيل سد هذه الفجوة، ولن تزداد الحالة إلا سوءاً مع آثار تغير المناخ.

74 - واستشهد بإشارة السيد كريمر، أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة شيكاغو، في كلمته الرئيسية أمام اللجنة (انظر A/C.2/77/SR.2، الفقرات من 10 إلى 18)، إلى التأثير غير المتكافئ لجائحة كوفيد-19 والفرق الهائل في كيفية تمكُّن البلدان من التصدي لها. وأوضح أن مبلغ 36 تريليون دولار الذي يمكن لبعض الدول الأعضاء توجيهه لمكافحة كوفيد-19 أكبر 100 مرة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبيرو. واستدرك قائلاً إن ذلك الرقم سيتضاءل مقارنةً بالعواقب المترتبة على تجاوز هدف درجة الحرارة الوارد في اتفاق باريس. وإذا كان ثمة دلالة ينطوي عليها تحذير السيد كريمر وإحاطة إعلامية أخرى من المقرر تقديمها بعد ظهر ذلك اليوم، فهي أن العالم قريب بشكل خطير من تلك النقطة.

75 - واختتم كلمته قائلاً إن التوازن السليم بين تمويل تعافي الصناعات القديمة بعد الجائحة والإقدام على دخول منطقة أحدث وأكثر توجُّهاً نحو المستقبل وصداقةً للبيئة لا يمكن تحقيقه في فراغ. فلا بد أن تراعى فيه الاحتياجات والظروف المتغيرة وكيف تتشكل بفعل الاحترار العالمي، الذي يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة البشرية - من إنتاج الغذاء إلى النقل، بل وطرق التعامل مع الطقس البالغ الحرارة والبرودة في الحياة اليومية.

76 - **السيدة غو** جينغنان (الصين): قالت إن من المرجح، وفقاً لتقرير التجارة والتنمية لعام 2022 الصادر عن الأونكتاد، أن تؤدي الزيادات الشديدة في أسعار الفائدة والتقشف المالي في الاقتصادات المتقدمة لدفع الاقتصاد العالمي إلى اكود اقتصادي مطوَّل. وتواجه البلدان النامية مخاطر أكبر، ومنها القيود التي تعترض تمويل الاستثمار وهروب رؤوس الأموال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً بشكل أوثق لمواجهة هذه التحديات وإعادة التعافي الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى مسارهما الصحيح.

77 - واستطردت قائلة إن الصين تدعو إلى التعزيز الفعال لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين جميع البلدان. وينبغي للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، على وجه الخصوص، أن تنتهج سياسات مالية ونقدية مسؤولة لتجنب التداعيات التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم اللوالب التضخمية، وتقلب أسعار الصرف، وتزايد حجم الديون. ولا مجال للجزاءات الانفرادية وممارسة الولاية القضائية خارج حدود الدولة.

78 - وأوضحت أنه سيكون من الأهمية بمكان تعبئة الموارد الإنمائية بالكامل، وتنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها مجموعة العشرين وإطارها المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والاستخدام السليم لوحدات حقوق السحب الخاصة الإضافية، ومساعدة البلدان التي تواجه صعوبات على تحسين سيولتها.

79 - وحثَّت البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعهدها بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ بمبلغ 100 بليون دولار. ودعت هذه البلدان إلى أن تزيد من توفير الموارد المالية للبلدان النامية، فضلاً عن دعمها للتكنولوجيا وبناء القدرات.

80 - وتابعت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون ثابتاً في دعم نظام التبادل التجاري المتعدد الجنسيات في إطار منظمة التجارة العالمية، ورفض النزعة الحمائية في نظام التبادل التجاري، وتعزيز تحرير الاستثمار التجاري وتيسيره، والمحافظة على إمدادات

الأغذية والطاقة والسلع الأساسية الأخرى واستقرار تسعيرها، وضمان الأداء السلس لسلاسل الإمداد والصناعة العالمية.

81 - وأضافت أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تؤدي دوراً بناء في منع المخاطر النُظمية. وينبغي لها أن تراعي شواغل البلدان النامية وأن تعطيها دوراً أكبر في الحوكمة الاقتصادية والمالية الدولية. وينبغي للوكالات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص، بوصفهما أكبر دائني البلدان النامية، أن ينفذا بنشاط توافق الآراء العالمي بشأن تخفيف عبء الديون وتعليق خدمة الديون.

82 - وقالت إن الصين ما فتئت تساعد البلدان النامية باستمرار قدر استطاعتها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تنفذ بنشاط مبادرة تعليق سداد خدمة الدين؛ والواقع أن مجموع مدفوعات خدمة الديون التي علقتها الصين يتجاوز مدفوعات جميع أعضاء مجموعة العشرين الآخرين، وبموجب الإطار المشترك، ما فتئت الصين تتيح تخفيف الديون على أساس كل حالة على حدة. وفي أيلول/سبتمبر 2021، كشف الرئيس شي جينبينغ النقاب عن مبادرة التنمية العالمية، المصممة للمساعدة في إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التنمية. ويمثل تمويل التنمية إحدى أولويات مبادرة التنمية العالمية، وحافزاً قوياً للتعاون الدولي لتعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية. وفي الحوار رفيع المستوى بشأن التنمية العالمية الذي عقد في حزيران/يونيه، أعلن الرئيس شي جينبينغ عن إنشاء صندوق جديد للتنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستثمار إضافي في الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية.

83 - واختتمت كلمتها قائلة إن الصين تشجع تنفيذ مبادرة التنمية العالمية في إطار مجموعة أصدقاء الصندوق الجديد للتنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتعزيز التعاون بشأن تمويل التنمية في هذا الإطار.

84 - **السيد بيريس أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): استهل كلمته بقوله إن جمهورية فنزويلا البوليفارية هي واحدة من 30 بلداً يخضع لفرض تدابير قسرية انفرادية محسوبة وإجرامية من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفائهما. ومن المؤكد أن أعضاء اللجنة الثانية يدركون أن أكثر من 913 مما يسمى بالجزاءات قد فرضت على الشعب الفنزويلي وأن لها تأثيراً قاتلاً، مما تسبب في خسائر تزيد على 150 بليون دولار. ويشمل ذلك نهب الأصول في الأراضي الفنزويلية وأكثر من 30 طناً من احتياطيات الذهب المودعة في مصرف إنكلترا.

85 - وأفاد بأن جزءاً كبيراً من المعدات الطبية لمرضى السرطان في البلد معطل بسبب تعذر الحصول على الأجزاء المطلوبة، وعدداً كبيراً من الماسحات الضوئية ليس قيد الاستخدام لأنه لا يمكن تحديث برامجها. وهذه التدابير القسرية الانفرادية تنتهك حقوق الشعب الفنزويلي وتشكل جرائم ضد الإنسانية.

86 - واستدرك قائلاً إن السلام والاستقرار السياسي في فنزويلا يؤتيان ثمارهما، على الرغم ممن يعتقدون أن الشعب الفنزويلي لا يحق له أن يكون سيد مصيره. وبفضل السياسات التي نفذتها حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس، بما في ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن الاقتصاد الفنزويلي يُظهر بوادر الانتعاش. ووفقاً لتقارير اللجنة الاقتصادية ولجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهما من المنظمات الدولية، من المتوقع أن يتجاوز النمو نمو بلدان أخرى في المنطقة. وستمضي جمهورية فنزويلا البوليفارية في طريقها دولةً حرةً ومستقلة وذات سيادة ولن تستسلم أبداً للابتزاز أو الضغط من جانب المصالح الأجنبية.

87 - **السيد خليل** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية، بوصفها بلداً يقع عند تقاطع طرق التجارة العالمية، ما فتئت تشجع التجارة العالمية. وهي تعمل من أجل الحفاظ على الاستقرار في أسواق النفط في مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وقد أتاحت الإصلاحات الجارية داخل المملكة لها استيعاب الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11,8 في المائة في الربع الثاني من عام 2022. وتشمل خطة رؤية السعودية 2030 مكوّناً خاصاً بالاستدامة المالية يهدف إلى تحسين إدارة الشؤون المالية وآليات المحاسبة وإدارة الديون.

88 - واستطرد قائلاً إن المملكة العربية السعودية تؤكد مجدداً التزامها بوقف التدفقات المالية غير المشروعة. فعلى الصعيد المحلي، أدخلت إصلاحات لزيادة الشفافية والقضاء على الثغرات التي تعزز الفساد. وعلى الصعيد الدولي، أدت مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد إلى إنشاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد كمنبر لتبادل المعلومات. وأضاف أن خطة رؤية 2030 لبلده تتضمن أيضاً مبادرات لتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل جديدة واجتذاب الاستثمار. وستواصل المملكة العربية السعودية تقديم المساعدة إلى الدول الضعيفة

والمشـــاركة في المنتديات الدولية الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

89 - **الســـيدة حمدوني** (المغرب): قالت إنه ينبغي للجنة، خلال الدورة الحالية، أن تولي الاعتبار الواجب لمقترح الأمين العام الشـــامل بإطلاق حافز لتعزيز التنمية المستدامة بشكل مكثف في البلدان النامية. فعلى الرغم من التقدم المشـــجع في تنفيذ مختلف جوانب خطة عمل أديس أبابا، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأعربت عن اتفاق وفدها تماماً مع دعوة الأمين العام إلى إصـــلاح الهيكل المالي الدولي وإعادة النظر في نُهُج التمويل الحالية.

90 - واســـتطردت قائلة إن حل قضـــايا الديون الخارجية هي في المقام الأول من الأهمية. وقد تسارع مسار ديون أفريقيا بشكل كبير في العامين الماضـــيين حيث تحاول البلدان التعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19. ورغم أنه ثبتت فائدة مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وغيرها من التدابير المالية المتعددة الأطراف، فإنها ليســت كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. والواقع أن إعلان مراكش الذي اعتُمد في اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصـــارف المركزية للبلدان الأفريقية الأعضـــاء في البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي قد دعا مؤسســـات بريتون وودز إلى تيســـير تخفيف عبء الديون على نحو سريع وشامل وكبير.

91 - وحثت اللجنة، في هذا الصـــدد على أن تجري، مســـترشـــدة بقراراتها ذات الصلة، مناقشة بناءة وطموحة بشأن كيفية تخفيف عبء الديون في حالات الطوارئ، لا ســـيما بالنســـبة للبلدان النامية المثقلة بالديون، سواء بصورة غير مباشرة من خلال تخصيص وحدات حقوق سحب خاصـة إضـافية أو مباشرة من خلال زيادة المسـاعدة الإنمائية الرسمية على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

92 - وتابعت قائلة إن التعاون الدولي الشامل أمر أساسي لضمان الحصـول على التمويل بشـروط ميسَّـرة والتمويل الاعتيادي. وفي هذا الصـدد، لا يستطيع وفدها أن يؤكد بما فيه الكفاية على ضـرورة وضـع منهجيات شـــاملة تتجاوز معايير الناتج المحلي الإجمالي المفرطة التبسـيط. وفي التحديات الخاصـة التي تواجه البلدان المتوسـطة الدخل مثال ملموس على السـبب في أن هذه المنهجيات يتعين أن تسـتند إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر ملاءمة.

93 - وأوضـــحت أن زيادة الاســـتثمار الخاص من أجل التنمية المســـتدامة يمثل أولوية عليا لوفد بلدها. ويركز نموذج التنمية الجديد للمغرب تركيزاً شـــديداً على تعبئة الاســـتثمار الخاص من أجل تحقيق أهدافه. ومن بين الإجراءات الرئيسـية التي اتخذها المغرب إقامة شـراكات بين القطـاعين العـام والخـاص والأخـذ بترتيبـات مـاليـة مبتكرة لتمويـل المشاريع وتعزيز القدرة الوطنية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

94 - وأعربت عن سـرور وفد بلدها لأن التجارة تؤدي دوراً رئيسـياً في التحول العالمي للطاقة. فمن خلال التجارة، يمكن إتاحة تكنولوجيات الطاقة المتجددة لجميع البلدان النامية بهدف حل التحديات الراهنة لأمن الطاقة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية.

95 - واختتمت كلمتها مشـــيرةً إلى ملاحظة الأمين العام في تقريره أن الاســـتثمار الخاص الدولي في قطاعات تغير المناخ موجَّه بشـــكل حصري تقريباً نحو التخفيف من آثار المخاطر، وأن نسبة 5 في المائة فقط تذهب إلى مشاريع التكيف. وأعربت عن اعتقاد المغرب الراسخ أن تعزيز تمويل المناخ، وتوســـيع نطاقه، وخاصـــة فيما يتعلق بآليات التكيف، هو أكثر من ضـــروري. وســـتتيح الدورة الســـابعة والعشـــرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، المقرر عقدها في شرم الشيخ، فرصـة للتوصـل إلى اتفاق طموح بشـأن تعزيز تمويل المناخ، ولا سـيما لمشـاريع التكيف ذات الأهمية الحاسـمة للقارة الأفريقية وكذلك للدول الجزرية الصغيرة النامية.

96 - **السيد الخالدي** (العراق): استهل كلمته بالإعراب عن ضرورة اتخاذ ســـياســـات نقدية ومالية ســـليمة لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وبلوغ النمو المســـتدام. فجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات التجارية وتزايد الديون وأوجه التفاوت العالمية تهدد جميعها مكاســـب التنمية بالخطر. وتمثل التجارة الدولية المحرك الذي يمكن أن يعجل بالتنمية، شـريطة أن يكون نظام التبادل التجاري العالمي منصـفاً وأن تكون الأسواق قابلة للتنبؤ بها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأغذية والطاقة. وينبغي أن تكون الأسـواق مفتوحة أمام السـلع الأسـاسـية من البلدان النامية. ويتبيَّن من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2022 أن تجارة الصـادرات تتعافى بسرعة أكبر في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة.

97 - وفي ضـــوء الاضـــطرابات في الاقتصـــاد العالمي الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أعرب عن تأكيد وفد بلده مجدَّدا الدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا إلى توفير التمويل المرن والميسَّـــر في أوقات الأزمات لمعالجة التقلبات الدورية. وقال إن النظام المالي بحاجة إلى إصـــلاحات توجه الاســـتثمارات طويلة الأجل إلى البلدان النامية بقصـــد إعادتها إلى المسار الصحيح المؤدي نحو التنمية المستدامة. واختتم قائلاً

إن العراق، بوصفه بلداً منتجاً للنفط ومعرَّضاً لآثار تغير المناخ في آن واحد، يدعو إلى اتخاذ تدابير أكثر واقعية للتخفيف من آثار المخاطر والتكيف تراعى فيها الظروف الاقتصادية المتباينة للبلدان المختلفة.

98 - **السيد محمد حسين** (ملديف): قال إنه على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 كانت أكبر صدمة على الإطلاق تصيب اقتصاد ملديف، فقد شهدت انتعاشاً قوياً في صناعة السياحة لديها، حيث يقترب متوسط عدد السياح الوافدين يومياً من مستويات ما قبل الجائحة. واستدرك قائلاً إن ملديف، مع ذلك، تواجه مخاطر جديدة. فالنزاع الجاري بين روسيا وأوكرانيا يفرض مخاطر مالية، حيث يؤدى ارتفاع أسعار النفط والأغذية على الصعيد العالمي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بشكل كبير. ولمواجهة ذلك، اتخذت حكومة بلده تدابير لمراقبة الإنفاق الحكومي التقديري وطبقت إصلاحات في مجال السياسة العامة لزيادة كفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية. غير أن ملديف تحتاج إلى دعم دولي من أجل تعبئة التمويل العاجل لأغراض الأمن الغذائي وأمن الطاقة. ولا بد من تنفيذ خطة عمل أديس أبابا تنفيذاً كاملا لتوفير الدعم التمويلي اللازم لجهود التنمية.

99 - وأوضح أن مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بتعليق سداد خدمة الدين، وإطارها الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والتخصيص التاريخي لوحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، هي خطوات رئيسية إلى الأمام ولكنها ليست كافية للتصدي لمخاطر الديون المتزايدة باستمرار. وأعرب عن تأكيد ملديف مجدَّداً دعوتها إلى وضع خطط لضمان الائتمان في سبيل المساعدة على خفض تكاليف الاقتراض بالسبة للبلدان النامية. وقال إنها تدعو الشركاء إلى الاستمرار في مضاعفة إصدار السندات المستدامة وزيادة التمويل لأنشطة البحث والتطوير والطاقة الخضراء والتكنولوجيات الرقمية.

100 - وتابع قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في حاجة ماسة إلى تبسيط فرص الحصول على التمويل. وتحث ملديف شركاءها الثنائيين والمتعددي الأطراف على إبداء قدر أكبر من المرونة اعترافاً بالحقائق القاسية التي تواجهها تلك الدول.

101 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده *بتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022*، الذي يدعو المؤسسات المالية إلى الإسراع في تخفيف عبء الديون والموافقة على مبادلة الديون وإعادة توجيه 100 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة. واستدرك قائلاً لكن هذه خطوات غير كافية. فيجب أن يكون الهيكل المالي الدولي أكثر شمولا؛ وينبغي أن يكون للدول الجزرية الصغيرة النامية صوت في المؤسسات الجماعية لضمان عمل تلك المؤسسات لصالح جميع البلدان.

102 - وتابع موضحاً أن المعايير الحالية للأهلية للمساعدة الإنمائية الرسمية لا تأخذ في الاعتبار مواطن الضعف النُظمية والهيكلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يعيق تعافيها من جائحة كوفيد-19، وحصولها على التمويل بشروط ميسرة للتنمية، وقدرتها على معالجة آثار تغير المناخ. ولذلك يواصل وفد بلده الدعوة إلى الانتهاء من وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف في أقرب وقت ممكن بصفته آلية تراعي على نحو أشمل الأوضاع الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتكون بمثابة مؤشر عالمي يقدم صورة أكثر دقة للاحتياجات الملحة للبلدان النامية.

103 - وحذَّر من أن الأرصدة السمكية آخذة في النضوب في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن ترحيب ملديف بالاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك، الذي اعتُمد في حزيران/يونيه في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في جنيف. وفي حين أن هذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، رأى أنه يجب على منظمة التجارة العالمية وغيرها من الكيانات أن تواصل جهودها لإنهاء إعانات الصيد الضار التي تسهم في الإفراط في استغلال الموارد السمكية. وقال إن لملديف تقليداً طويلاً في حظر أساليب الصيد الضارة، مثل استخدام الشباك الجرَّافة. وهي بلد مُعترف بريادته العالمية في مجال مصائد الأسماك المستدامة بسبب استخدامها الطويل الأمد للصيد بالقصبة والخيط والصيد بالخيوط اليدوية. ومع ذلك، تُفرض تعريفة جمركية كبيرة على صادراتها من التونة. واختتم مطالباً بأن يعتمد نظام التجارة الدولية الجهود التي يبذلها بلده لضمان الاستدامة وذلك بتخفيف الرسوم الجمركية على صادراته السمكية المستدامة، لا سيما في ضوء التوترات الاقتصادية الحالية غير المسبوقة التي أجَّجتها الجائحة والنزاع.

104 - **السيد بيدروسو كويستا** (كوبا): قال إن إقامة نظام عالمي أكثر إنصافاً ويتسم بعدم التمييز لا يزال من التطلعات الرئيسية لبلدان الجنوب. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم القضايا الهيكلية الموجودة من قبل في البلدان النامية، مما يصعّب عليها التعافي من الأزمة. واضطر العديد منها إلى إعطاء الأولوية للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية حتى وهي تشهد انكماش اقتصاداتها. وأعاقت القيود المالية التدابير الحكومية لتحفيز الإنتاج؛ واستثمار الموارد في التكنولوجيا والابتكار واستيراد السلع الرأسمالية؛ وتنويع الاقتصادات الوطنية،

كما أعاقت جهود البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

105 - وأعرب عن الأسف لأن البلدان المتقدمة النمو، مع استثناءات قليلة، لم تف بالتزامها بتخصيص 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنها لا تتورع عن تخصيص تريليونات الدولارات للنفقات العسكرية. وتحتاج بلدان الجنوب إلى الدعم من خلال إجراءات محددة، مثل توفير التمويل الخارجي في ظل ظروف مواتية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

106 - وأعلن تأييد كوبا للبيان الذي أدلى به الأمين العام في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، والذي أشار فيه إلى أن النظام المالي العالمي الحالي ما فتئ يؤدي لتفاقم أوجه عدم المساواة منذ عقود ويجب إصلاحه. وقال إن وفد بلده يدعو إلى إجراء إصلاح عاجل؛ وليس إلى القيام بإسعافات أولية وحلول مؤقتة. فلا يمكن للبلدان النامية أن تمضي قُدُماً إذا كانت مثقلة بديون قدرها 11 تريليون دولار وعاجزة عن الاستثمار في التنمية. ولا بدَّ أن تمثَّل بشكل أكبر وتشارك بشكل أكمل في آليات الحوكمة العالمية.

107 - وأضاف أنه لا يمكن للقلة القوية أن تستخدم النظام التجاري المتعدد الأطراف لتعزيز مصالحها الخاصة. ويجب أن يكون هذا النظام قائماً على القواعد ومتسماً بالشفافية والشمول وعدم التمييز، وأن تكون التنمية محوره. وترفض كوبا استخدام التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فلأكثر من 60 عاماً، كانت كوبا ضحية لحصار جائر فرضته الولايات المتحدة الأمريكية يمنعها من مواصلة سياساتها الاقتصادية الكلية والسياسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدمر فرصتها في التمتع بعلاقات تجارية طبيعية مع البلدان الأخرى، ويحول دون حصولها على أفضل التكنولوجيات. ودعا إلى إيجاد إرادة سياسية لتغيير الحالة. وفي ختام كلمته أعرب عن التزام وفد بلده بالبحث عن حلول مشتركة لتحديات الاقتصاد الكلي والتحديات المالية، تتاح فيها معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية.

108 - **السيد ميشانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الخبراء يتفقون على أن أزمة غلاء المعيشة تنبع من مجموعة من العوامل، منها اختلالات سلاسل الإمداد، وأخطاء السياسة النقدية، والجزاءات الانفرادية التي أدت إلى تجزؤ الاقتصاد. ويمكن أيضاً أن تؤدي الإجراءات الرامية إلى تعزيز الدولار إلى زيادة تكلفة استيراد السلع الحيوية إلى البلدان الفقيرة كما تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، وزيادة أعباء الديون، وانخفاض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

109 - واستطرد قائلاً إنه ينبغي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تضطلع بدور مركزي في التغلب على أزمة الديون المتفاقمة. وتحتاج هذه المصارف إلى المزيد من رأس المال من خلال الجهود المشتركة للمانحين الرئيسيين، الأمر الذي سيكون له بدوره أثر مؤات على أسعار الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية. أما في الوقت الراهن، فتتعارض برامج التمويل مع الاحتياجات السياساتية، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة أو إعادة هيكلة اقتصادية. ومن المهم أيضاً مساعدة البلدان المدينة على إنشاء شبكة أمان. وأعرب عن استعداد الاتحاد الروسي للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالمبادرات المحتملة، بوصفه عضواً مسؤولاً في مجموعة العشرين ونادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة، وعن دعوته البلدان الشريكة إلى تحمُّل مسؤولياتها في هذا الصدد.

110 - وأضاف أنه سيكون من الضروري، على المدى الطويل، زيادة نصيب البلدان النامية من الحصص في المؤسسات المالية الدولية، والابتعاد عن حق النقض لمجموعة ضيقة من البلدان، وإصلاح نظام تقدير الجدارة الائتمانية الدولي. وينبغي إجراء مزيد من المناقشة للمقترحات المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر ضعف متعدد الأبعاد لصالح جميع فئات البلدان النامية.

111 - وأوضح أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ظروفاً تجارية مستقرة تدعمها مبادئ منظمة التجارة العالمية وقواعدها التي تتضمن حاجات البلدان النامية ومتطلباتها. وينبغي إزالة جميع الحواجز المعرقلة للتجارة مع البلدان النامية، بما فيها الحواجز التي تنشأ لأغراض سياسية أو لمنح ميزة تنافسية. وينبغي أن يكون استقرار الأسواق والأسعار الدولية نقطة البداية للتوصيات التي يضعها فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالأغذية والطاقة والتمويل. ومن الضروري أيضاً اتباع التوصيات التي قدمها الأونكتاد بشأن تعزيز التجارة مع البلدان النامية، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، أي عهد بريدجتاون.

112 - وتابع بقوله إن للاتفاقات الإقليمية دوراً أساسياً. ويمكن أن يؤدي دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي دوراً هاماً في ضمان استقرار الاقتصادات، لا سيما في أوقات الأزمات. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2022، على سبيل المثال، شهدت دول الاتحاد

الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بينها داخل الاتحاد، وكانت تلك الزيادة نتاجاً لإعادة توجيه تدفقات الواردات والصادرات بعد إدخال القيود التجارية والاقتصادية.

113 - وأعرب عن ضرورة زيادة الاستثمار في بلدان الجنوب. فمن دواعي الأسف أن الاستثمارات في الاقتصادات الضعيفة والمعرضة للخطر لا تزال منخفضة للغاية. ويمكن تحسين هذه الحالة إذا ساعدت الجهات المانحة ونظام المساعدة الإنمائية المتعدد الجنسيات على تهيئة بيئة مواتية ومتسمة بالشفافية للمستثمرين. ويقتضي الأمر إقامة نظام للتأمين والضمانات، وتقديم المساعدة للبلدان النامية لكي تتمكن من إعداد مشاريع مجدية تجارياً.

114 - ورأى أن إعادة الأصول غير المشروعة من أنجع الطرق للتغلب على عدم المساواة على الصعيد العالمي. وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الإطار القانوني الدولي لاسترداد الموجودات، وزيادة فعالية المساعدة القانونية، ومناقشة إنشاء آلية دولية لإعادة الأصول برعاية الأمم المتحدة. وأضاف أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية ويجب تعزيز شمول النظم الضريبية وإنصافها، بطرق منها إبراز صورة لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وتنفيذ الأحكام الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

115 - واختتم كلمته بدعوة اللجنة إلى أن تعمل بطريقة مهنية وغير مسيَّسة لإيجاد حلول للمشاكل السالفة الذكر على أساس خطة عمل أديس أبابا. وأعلن أن الاتحاد الروسي قدم مقترحاً بأن تنظر الجمعية العامة في عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية.

116 - **السيد تون** (ميانمار): استهلَّ كلمته قائلاً إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو العامل الرئيسي لتهيئة عالم أفضل يتمتع فيه الناس بحياة أفضل نوعيةً، وبتكافؤ الفرص للجميع، واحترام حقوق الإنسان. ويمثل الإطار العالمي للتنمية المالية المستدامة المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا جزءاً مهماً من خطة عام 2030. ومن شأن إجراء إصلاحات أقوى للإدارة المالية العالمية أن يتيح لأقل البلدان نمواً فرصاً أكبر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

117 - وأضاف أن الحكومة المدنية المنتخبة في ميانمار، بعد توليها السلطة في عام 2016، أرست أساساً متيناً لتنمية القطاع الاقتصادي إلى جانب تسوية النزاعات. ومثَّل ازدهار القطاع المصرفي والمالي، وتناقص فجوة العجز في الميزان التجاري، واستقرار سعر الصرف الأجنبي، وشفافية سياسات الاستثمار المحلي والأجنبي، مؤشرات بارزة للتنمية الاقتصادية في ظل تلك الحكومة المنتخبة.

118 - واستطرد قائلاً إن كل هذه الإنجازات التي حققتها حكومتها المدنية المنتخبة قد ألغيت بانقلاب عسكري غير قانوني في 1 شباط/فبراير 2021، مما أجبر شعب ميانمار على مواجهة مصاعب جديدة ومختلفة. فتقلص اقتصاد ميانمار، وفقاً للبنك الدولي، بنسبة مذهلة بلغت 18 في المائة في عام 2021 وفقدت العملة الوطنية جزءاً كبيراً من قيمتها.

119 - وأدى الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية إلى ضائقة اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق وندرة في فرص العمل، لا سيما بالنسبة للشباب. ويعيش أكثر من 40 في المائة من السكان حالياً تحت خط الفقر الوطني. ويسلط كل ذلك الضوء على عجز العسكريين المطلق عن حكم البلد. إذ تتمثل الرغبة الوحيدة لمن قادوا الانقلاب في الاستيلاء على السلطة من أجل السلطة، وفي قتل شعبهم بوحشية ودون ندم.

120 - وأكد عدم وجود طريقة لحل الأزمة سوى إنهاء الديكتاتورية العسكرية غير المرغوب فيها. فما لم يتم القضاء التام عليها واستعادة الديمقراطية لا يمكن إعادة فتح الطريق أمام تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية سليمة، يدعمها التمويل الدولي للتنمية والمساعدة بالقروض. وعندئذ فقط ستتمكن ميانمار من مواصلة مسيرتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

121 - وختاماً، أعلن أن شعب ميانمار لا يتزعزع في تصميمه على إنهاء الدكتاتورية العسكرية واستعادة الديمقراطية. وسيكون ممتناً للحصول على دعم شامل وعملي من المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق هذه النتيجة.

122 - **السيدة هينغ** (كمبوديا): قالت إن كمبوديا، لوجود واحد من أعلى معدلات التطعيم على مستوى العالم لديها، انتعشت بحلول أواخر عام 2021. وقد عالجت المشاكل الهيكلية المزمنة وعززت التنويع الاقتصادي من أجل حفز التنمية. ومن المتوقع، نتيجة لذلك، أن يحقق الاقتصاد معدل نمو قدره 5,4 في المائة بحلول عام 2022، وذلك بفضل التعافي القوي في الصناعة التحويلية والسياحة والزراعة.

123 - وتابعت قائلة إنه جرى بذل جهود كبيرة لتنفيذ قانون الاستثمار الجديد في بلدها، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطار سياسة الاقتصاد والمجتمع الرقميين في كمبوديا 2021-2035، والإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي وبرنامجه في سياق التعايش مع كوفيد-19 في ظل الأوضاع الطبيعية الجديدة 2021-2023.

124 - وفيما يتعلق بالسياسة المالية، قالت إن كمبوديا تولي أولوية عليا لتعزيز كفاءة الميزانية، وتحسين إدارة الضرائب وتنقيح السياسة الضريبية، وتعزيز التنويع في تحصيل الإيرادات من أجل ضمان الاستدامة المالية العامة. وبالإضافة إلى عضوية كمبوديا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد أبرمت اتفاقاً للتجارة الحرة مع الصين وانضمت إلى الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة بهدف زيادة التجارة والاستثمار مع شركائها التجاريين وإيجاد فرص عمل لشعبها.

125 - وأعلنت أن من أهم أولويات حكومة كمبوديا الملكية تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز التحوُّل في مجال الطاقة، والاستفادة من التكنولوجيا الخضراء، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية. ومن شأن هذه السياسة أيضا أن تسد الفجوات الرقمية المتنامية وتوجِد مصدراً جديدا للنمو. ولزيادة تعزيز الاقتصاد الأخضر، أطلق رئيس وزراء كمبوديا "صفقة خضراء" في الاجتماع الخامس والخمسين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد مؤخراً في بنوم بنه.

126 - واختتمت كلمتها بالإعراب عن التزام كمبوديا بتنفيذ خطة عام 2030 واعتقادها أنه ينبغي للدول الأعضاء والشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص أن تتوسع في تعبئة موارد كافية ومستدامة تحقيقاً لهذه الغاية.

127 - **السيد رزالي** (ماليزيا): أعرب عن حزن ماليزيا العميق لحادث إطلاق النار المأساوي الذي وقع في تايلند وأودى بحياة 38 شخصاً، من بينهم 22 طفلاً، كما أعرب عن عميق تعاطفها وتعازيها لأسر الضحايا ولحكومة وشعب جارتها.

128 - وأضاف أن معالجة الفجوة المالية المتأصلة، كما أبرز فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ينبغي أن تمثل الخطوة الأولى نحو مساعدة البلدان النامية على التعافي من الأزمات الأخيرة. وفي الوقت الراهن، زادت أهمية أن يتقيد الشركاء في التنمية بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية. فالبلدان النامية تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وحقوق السحب الخاصة لسد فجوة تمويلية تبلغ 135 تريليون دولار في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن وفده يضم صوته إلى النداء الموجَّه إلى أعضاء مجموعة العشرين لزيادة التزاماتهم الطوعية من أجل بلوغ الهدف المتمثل في 100 بليون دولار.

129 - وأضاف أن ماليزيا تودّ أيضا أن تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تحويل الهيكل المالي الدولي إلى نظام أكثر عدلاً وفعالية يوازن بين احتياجات التنمية الشاملة. ويجب على المجتمع العالمي أن ينهض معاً لمعالجة الانخفاض الذي طرأ في العامين الماضيين على مؤشر التنمية البشرية. وفي الوقت ذاته، تشارك ماليزيا الآخرين في الاقتناع القوي بأن فرض تدابير قسرية انفرادية يؤدي إلى نتائج عكسية ويعوق الجهود الشاملة الرامية إلى تحقيق التعافي. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده أن التعافي ينبغي أن يكون تعاونياً وأنه لا ينبغي السماح لأوجه عدم المساواة بأن تتسع، ولا سيما فيما يتعلق بتوافر اللقاحات.

130 - وتابع قائلاً إن الخطوة التالية تتمثل في تحسين النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف. وأفاد بأن ماليزيا ستواصل الدعوة من أجل إيجاد هيكل حر ومفتوح للتجارة والاستثمار وما يمثله من حيوية. ويجب أن تكون السياسات التجارية غير تمييزية ومصممة بحيث تيسّر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ستعمل ماليزيا على زيادة التعاون التجاري بالانضمام إلى اتفاقات جديدة للتجارة الحرة مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك ضمن إطار الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ الذي تم التصديق عليه مؤخراً.

131 - وأشار إلى أن رفاه الشعب كان دائماً في صميم المبادرات الإنمائية الماليزية. وفي عام 2022، أنفقت حكومة بلده أكثر من 17 بليون دولار في شكل إعانات مالية في إطار جهودها المبذولة للتعافي. ونتيجة لذلك، ما زال الاقتصاد الماليزي يزداد قوة؛ وبلغ النمو في الربع الثاني 8,9 في المائة، مقارنة بنسبة 5 في المائة في الربع الأول. ومن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي السنوي في عام 2022 إلى ما بين 5 و 6 في المائة.

132 - وأعقب ذلك بقوله إن ماليزيا ملتزمة بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الأهداف مدمجة في خطتها الثانية عشرة للتنمية، وتعكف الحكومة على تنفيذ مشاريع وبرامج إنمائية تعطي الأولوية للمبادئ المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وقال إن حكومة بلده، من خلال العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، تركز على الشباب والنساء وتضفي الطابع المحلي على المبادرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووافقت أيضاً

على إنشاء مركز وطني لأهداف التنمية المستدامة بغية تكثيف البرامج المتصلة بالأهداف ورصد التقدم المحرز فيها. واختتم قائلاً إن التنمية المستدامة يمكن تحقيقها من خلال استجابة عالمية منصفة وشاملة، بسبل منها الابتكار ونقل التكنولوجيا.

133 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): قالت إن أوجه عدم المساواة في نظام التبادل التجاري الحالي مثبطة للهمم؛ فلم يكد حجم التبادلات التجارية للبلدان النامية في البضائع يرتفع بنسبة 4 في المائة بينما زاد بنسبة 13 في المائة على الصعيد العالمي. والتضاؤل المستمر في فرص الحصول على تمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون الخارجية والداخلية، وبطء تعافي الأسواق الدولية، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، وأزمة الطاقة، كلها عوامل تشكل تهديدات غير مسبوقة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

134 - وأردفت قائلة إنه ينبغي إعادة تقييم أداء النظام المالي الدولي على أساس المبادئ المطبقة على الصدمات الأخرى، وهي: الوقاية والتأهب والاستجابة. فلم يحقق الهيكل المالي العالمي الشمول ولا التضامن اللازمين لحل المشاكل في عالم متغير ومترابط. وسيتطلب منع الصدمات الاقتصادية والمالية في المستقبل أطر عمل أفضل وأكثر اتساقاً على جميع المستويات تراعى فيها العوامل المتعددة الأبعاد وتتمشى مع خطة عمل أديس أبابا.

135 - وأضافت أنه ينبغي اعتماد شكل أكثر عدلاً لتقييم مواطن الضعف في البلدان لضمان الحصول على التمويل. ورأت أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يعد بأن يكون أداة مفيدة للغاية في هذا الصدد لأنه سيتيح صورة واضحة ودقيقة للاحتياجات الخاصة بكل دولة على وجه التحديد.

136 - وأعقبت ذلك بقولها إن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يجب أن تكون أفضل استعداداً للتعامل مع التغيرات المتقلبة. وتكافح كوستاريكا في الوقت الحالي معدلاً قياسياً للتضخم ودينا محلياً يعادل 68,19 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وكثيراً ما يتعين على البلدان النامية أن تختار بين اتخاذ تدابير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتخاذ تدابير لتسديد ديونها. وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار والتعاون والتمويل في حين لا يزال أمامها متسع من الوقت لاتخاذ قرارات مفضية إلى التحوُّل لتعزيز التخطيط الوطني، وتوسيع قدراتها الصناعية، وتعزيز الرقمنة، وإنشاء شبكات أمان للفئات الأكثر تضرراً، بما في ذلك صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

137 - واختتمت كلمتها قائلة إن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي عن الاستجابة لمن هم في أمَسّ الحاجة إلى المساعدة حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة بصورة جماعية. ومن شأن إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال آليات أو صناديق شاملة مثل الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، والأدوات المبتكرة مثل مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وسندات التنمية المستدامة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي أن تؤدي إلى القيام باستجابة أسرع وأكثر فعالية للدول الأكثر تضرراً من الأزمات الراهنة.

138 - **السيد لي ثانه هواي** (فييت نام): استهلَّ كلمته قائلاً إنه تحسباً لعقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية، ينبغي استعراض الهيكل المالي والاقتصادي العالمي وإعادة تشكيله ليصبح نظاماً أكثر شمولا وإنصافا وفعالية. وينبغي أن يكفل قدرة البلدان النامية على تحمل الديون في الأجل الطويل وتخفيف عبء الديون عليها وأن يتيح لها دوراً أكثر أهمية في عمليات صنع القرار على صعيد المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنتديات ذات الصلة.

139 - وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق الحصول على التمويل بشروط ميسَّرة من الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحسين برامج وموارد البلدان النامية التي تحاول التغلب على المصاعب الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب فييت نام بالتقرير المؤقت لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف. وأضاف أنها تحثُّ الفريق على مواصلة مشاوراته الوثيقة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل الانتهاء من وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف يمكن أن يمثل مؤشراً أفضل لأغراض تخصيص التمويل بشروط ميسرة للبلدان النامية.

140 - ومضى يقول إن وفد بلده يردد دعوة البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، والتزامها السنوي بتمويل المناخ البالغ 100 بليون دولار دعماً لمبادرات التكيف والتخفيف من آثار المخاطر. ويودُّ الوفد أن يؤكد من جديد التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تتلقى تلك البلدان مساعدة كافية لهذا الغرض.

141 - وأكَّد أن فييت نام لم تدخر جهداً لتحقيق التعافي بشكل فعال من جائحة كوفيد-19 وتعبئة الموارد للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ولتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، أصدرت حكومة بلده مرسوماً في 28 آذار/مارس 2021 لتنظيم الإدارة المالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق عدَّة سياسات تيسيرية متعلقة بالضرائب والائتمان واستخدام الأراضي. وفي إطار هذه العملية، قامت دوائر الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمنظمات السياسية والاجتماعية والمهنية بدور هام في وضع نموذج إنتاج يستند إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة وصنع السياسات.

142 - واختتم معرباً عن تقدير فييت نام الكبير لدعم الشركاء في التنمية لمشاريعها الوطنية الرئيسية المتعلقة بالهياكل الأساسية، وتخفيف وطأة الفقر، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين. وقال إنها تعوّل على دعمهم المستمر لها في مسعاها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

143 - **السيد دوران ميدينا** (إكوادور): قال إن ارتفاع تكلفة الأغذية والبنزين والأسمدة يؤثر تأثيراً مباشراً على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً ويهدد بإثارة اضطرابات اجتماعية. وتأثيره أشدُّ وقعاً في البلدان النامية. وسيشكل اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة والتحلي بالإرادة السياسية وتقديم دعم النظام المالي الدولي أموراً حاسمة الأهمية لتعافيها الاجتماعي والاقتصادي.

144 - واستطرد قائلاً إن إكوادور تؤكد مجدداً نداءها من أجل الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات الإنمائية من خلال توفير موارد مالية إضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها. وسلط الضوء على أهمية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتوفير الائتمان في ظل ظروف مواتية في السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي. واتفق مع ممثل كولومبيا في إشارته إلى وجوب الاعتراف بالشواغل الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل.

145 - وأضاف أنه ينبغي تعزيز التجارة الدولية بوصفها السبيل إلى التعافي. وأكَّد مجدداً دعم بلده لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ومفتوح ومتسم بالشفافية وشامل وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.

146 - وأوضح أن من شأن زيادة فرص وصول المنتجات الزراعية والصناعية للبلدان النامية إلى الأسواق العالمية أن تساعدها على إيجاد فرص العمل والوفاء بمدفوعات الديون. وأكد أن إكوادور ستواصل جهودها الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي من خلال الإصلاح الضريبي وخطتها لإعادة تنشيط الاقتصاد، التي تعطي الأولوية للاستثمار الاجتماعي والاستثمار في الصحة والتعليم والزراعة وبناء الطرق السريعة.

147 - وفي الختام أعرب عن تأكيد إكوادور من جديد التزامها بخطة عمل أديس أبابا، التي تعالج التحديات المالية التي تواجه التنمية المستدامة.

148 - **السيد موسى** (النيجر): قال إن النيجر تعيد بناء اقتصاد دينامي وشامل للجميع في سياق خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وهي مصممة على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 ومكافحة الإرهاب. وفي إطار استراتيجيتها للتنمية المستدامة والنمو الشامل: النيجر - رؤية 2035، أسفرت الجهود المبذولة لتحسين إطار الاقتصاد الكلي وتعزيز سيادة القانون وتدعيم المؤسسات الديمقراطية عن مناخ سياسي سلمي وعن تشديد الأمن. وفي عام 2021، حققت النيجر معدل نمو قدره 4,6 في المائة، وهو يقلُّ عن هدفها البالغ 8 في المائة بسبب الجائحة.

149 - وأضاف أن المجلس الوطني للبيئة من أجل التنمية المستدامة والمفوض السامي للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة من بين المؤسسات الوطنية التي تعمل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ويسعى المجلس الوطني إلى ضمان المشاركة الكاملة لشعب النيجر في الإنتاج الوطني وتحسين دخله.

150 - وأفاد بأن المجالات الاستراتيجية الثلاثة لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2022-2026 هي تنمية رأس المال البشري؛ وتوطيد الحوكمة والسلام والأمن؛ والتحول الهيكلي للاقتصاد. وستتجاوز تكلفتها الإجمالية 19 بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. واختتم بالإعراب عن دعوة النيجر جميع شركائها إلى المشاركة في مائدة مستديرة، ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، لتعبئة الدعم لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

151 - **السيدة تشاندا** (زامبيا): قالت إن وفدها يكرر نداءه إلى الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، لإزالة القيود التجارية والتشوهات التجارية في السوق العالمية، ولا سيما في قطاع الزراعة. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية التجارة الإلكترونية في التجارة الدولية. وستحتاج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى دعم تقني معزز من أجل اعتماد التجارة الإلكترونية والرقمنة، وزيادة

مشاركتها في التجارة الدولية، وتحقيق نمو في الصادرات وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتعافي المستدام.

152 - وأعربت عن تأييد زامبيا للآراء الواردة في تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية تمشياً مع مبادئ اسطنبول. ورأت أن من شأن إعطاء البلدان الناشئة والنامية صوتاً وتمثيلاً أكبر أن يعزز كفاءتها وفعاليتها في تخصيص الموارد للاستثمار في التنمية المستدامة والاضطلاع بتدابير مواجهة التقلبات الدورية للتصدي للأزمات العالمية.

153 - وأشارت إلى أن تريليونات الدولارات من تدفقات رأس المال الخاص لا تنتهي إلى حيث تكون الاحتياجات الإنمائية في أعلى مستوياتها. ويمكن لتوسيع نطاق الاستثمارات في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتوجيه تلك الأموال العامة إلى تجنُّب مخاطر استثمارات أهداف التنمية المستدامة في العالم النامي أن يكون عامل تغيير جذري في هذا الصدد. وتخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للبلدان النامية أمر أساسي لمساعدتها على تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بأفريقيا، حيث الاحتياجات الإنمائية أشدَّ إلحاحاً، تواجه البلدان علاوات مخاطر مفرطة تقيّد تنميتها. ولا بدّ من معالجة هذا الخلل على وجه السرعة.

154 - وتابعت بقولها إن البلدان النامية لا تزال تواجه ضغوطاً طويلة الأمد ومتزايدة على السيولة نتيجة لأعباء الديون الضخمة. وتجد زامبيا صعوبة، شأنها في ذلك شأن كثير من أقل البلدان نمواً المتأثرة بكوفيد-19، في الوفاء ببعض التزامات خدمة ديونها الخارجية. واستدركت قائلة إن حكومتها تعمل على إعادة هيكلة ديونها بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين بغية استعادة الاستدامة في ظل الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون. ومن شأن هذه الخطوة أن تتيح هامش تصرف هام في المجال المالي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملين.

155 - وفي ختام كلمتها قالت إن عدم مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة يعوق النمو الاقتصادي الشامل والتعافي. ويجب على المؤسسات الخاضعة للمساءلة أن تعالج العوامل النُظمية التي تمكّن من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات. ويجب على الدول الأعضاء أن تعزز تعبئة مواردها المحلية وأن تزيد من جهودها الرامية إلى وقف الاحتيال الضريبي. وقد وضعت زامبيا استراتيجيات مختلفة للمساعدة في كبح التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية. وهي تأمل، بوصفها من أقل البلدان نمواً، في أن يدعم الشركاء برامجها.

156 - **السيد أويكي** (كينيا): قال إن جائحة كوفيد-19 والنزاعات الجغرافية السياسية والكوارث المناخية كبَّدت جميع الدول تكاليف باهظة، وإن كانت البلدان النامية هي التي تحملت العبء الأكبر.

157 - وتابع بقوله إن الأزمات أضرَّت بالحيّز المالي للبلدان النامية، ومن ثم بقدرتها على تحمل الديون. وفي حين تمكنت الاقتصادات المتقدمة من الاشتراك في مجموعات تحفيز كبيرة بأسعار فائدة منخفضة غير مسبوقة، اضطرت البلدان النامية، التي يعاني معظمها بالفعل من عدم القدرة على تحمل الديون، إلى الاقتراض بأسعار باهظة في أثناء الجائحة. وقد أدى ذلك إلى حلقة مفرغة من الاعتماد على القروض المكلفة، وإلى خدمة الديون من خلال تصحيح أوضاع المالية العامة على حساب التنمية.

158 - وأضاف أن هذه الجهود الرامية إلى تجنب تخفيض الجدارة الائتمانية كان لها أثر على النمو الاقتصادي الطويل الأجل واستلزمت مزيداً من الاقتراض. ووفقاً لتقرير الأونكتاد عن القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية (A/77/206)، بلغ رصيد ديون البلدان المتوسطة الدخل 9,7 تريليونات دولار في عام 2021، وأدى تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى تقلبات في أسعار الصرف، مما زاد من تكلفة خدمة الديون بالنسبة للبلدان النامية. ومع استمرار تدهور الحالة المالية العالمية، ويعزى ذلك جزئياً إلى النزاع في أوكرانيا، سوف تستمر الفجوات الإنمائية.

159 - واختتم كلمته موضّحاً أن حالة الديون الخارجية لا تدلُّ على عدم كفاية هيكل الديون الدولية فحسب، وإنما أيضاً على عدم كفاية النظام المالي الدولي الأوسع نطاقاً. فقد ثبت حتى الآن أن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين وإطارها المشترك غير كافيين. ومن الضروري علاج الأسباب الجذرية وعدم الاقتصار على الأعراض. وسيستتبع ذلك، في جملة أمور، توسيع نطاق أهلية البلدان وزيادة مشاركة مختلف وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في الإطار المشترك، وإيجاد حقوق سحب خاصة موحدة جديدة، وتوجيه الأموال غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة، وتفعيل مؤشر متعدد الأبعاد للضعف واستخدامه لتقرير التمويل بشروط ميسَّرة للبلدان النامية، واستعراض نظام تقدير الجدارة الائتمانية مع التأكيد على إصلاح الوكالات المتعددة الأطراف وزيادة التنسيق مع الوكالات الخاصة لتقدير الجدارة الائتمانية.

160 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): استهلت بقولها إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هما أكبر التحديات في العصر الحديث ويتطلبان عملاً ملموساً يتجاوز مجرد الكلمات. وينبغي أن ينصبَّ التركيز على وسائل التنفيذ. واعترافاً منها بأن التجارة الدولية محرك قوي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، قالت إنه ينبغي إزالة جميع العقبات التي تعترض عمل منظمة التجارة العالمية.

161 - وأعربت عن اعتراض الكاميرون بشدة على تدابير الحماية، التي تؤثر سلباً على دخول منتجاتها في السلاسل العالمية للقيمة، مما يحرمها من موارد محلية هامة. واستدركت قائلة إن الإصلاحات الرامية إلى تعزيز اتساق النظم النقدية والمالية ونظم التبادل التجاري وتماسكها أكثر إلحاحاً في وقت الأزمة الحالي. وينبغي لمصارف التنمية والجهات المانحة والمؤسسات المالية الأخرى أن تنفذ سياسات لتعزيز موارد التنمية المستدامة. وينبغي اتخاذ تدابير دون تأخير لتخفيف خدمة الديون الخارجية وإلغائها - وهي عقبة أخرى أمام إحراز التقدم - برعاية الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

162 - وتابعت بقولها إن وفد بلدها يلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بأن الخسارة السنوية في الإيرادات الناجمة عن الفساد تعادل 10 أضعاف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية. ويكلف الفساد الاقتصادات الأفريقية ما يقرب من 150 بليون دولار سنوياً. وبناء على ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاحتيال الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة وضمان استرداد الموجودات.

163 - وأشارت إلى تقدير الأونكتاد لوجود فجوة تمويلية قدرها 2,5 تريليون دولار في الاستثمار العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحثت الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم، وخاصةً في إطار خطة عمل أديس أبابا وعن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

164 - وفي ختام كلمتها قالت إنه إذا ظلت تدابير الحماية قائمة ولم تحصل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون على أسعار عادلة ومنصفة للمنتجات التي تسوّقها بفضل عمل المرأة الريفية الأفريقية، فلا معنى للحديث عن النهوض بالمرأة أو عن المرأة والتنمية. وإذا لم يكن المستهلكون مستعدين لدفع أسعار عادلة ومنصفة في مقابل الموز والكاكاو والبن من إنتاج العمل الشاق للفلاحين الأفارقة في الكاميرون أو غانا أو كوت ديفوار، فلا معنى للحديث عن "عدم ترك أحد خلف الركب".

165 - **السيد ريتا** (المكسيك): قال إن ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز الإصلاح الهيكلي والشامل للمؤسسات المالية الدولية على نحو تراعى فيه عوامل غير اقتصادية من قبيل عدم المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وحالة الفئات المهمَّشة والفئات السكانية الضعيفة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأكيد المكسيك مجدداً ضرورة وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف واستخدامه بمثابة معيار لمنح التمويل ميسَّر الشروط والاعتيادي لأكثر البلدان ضعفاً، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، ودعمها بمبادرات لتخفيف عبء الديون تتجاوز مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون، اللذين يفتقران كلاهما إلى الكفاية.

166 - وأكد أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يستجيب للتغير المستمر وأن يكون قادراً على التكيف معه. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز التمويل المناخي والحفاظ على التوازن بين التكيف والتخفيف من آثار المخاطر. وينبغي استئناف الالتزامات بموجب اتفاق باريس وتآزرها مع نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في غلاسكو ومؤتمر الأطراف الذي سيعقد قريباً في شرم الشيخ.

167 - وأعقب ذلك بقوله إن مبادرات التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون فعالة تماماً ما لم يكن القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً. وتدعو المكسيك القطاع الخاص إلى المساعدة في تيسير الحصول على التمويل من القطاعين العام والخاص بغية وضع برامج ومنتجات مالية شاملة تشجع الاستثمار الاجتماعي والبيئي. وينبغي ضمان الوصول إلى مصادر تمويل إضافية وشاملة، ولا سيما التمويل ميسَّر الشروط والتمويل الاعتيادي. وتدعم المكسيك أيضاً سندات التنمية المستدامة، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أصدرت ثلاثة سندات للتنمية المستدامة - أحدها مخصص لمكافحة تغير المناخ، وآخر لسد الفجوات الاجتماعية، وثالث لإعادة التمويل.

168 - وأعلن أن المكسيك ستواصل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والسعي إلى استرداد الموجودات، وتعزيز رقمنة الهيكل المالي الدولي وإعادة هيكلته. وقد قطعت شوطاً كبيراً في اعتماد الضرائب الرقمية. واعترافاً منها بأهمية التحول الرقمي، فهي تنفذ مشروعا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق التمكين من استخدام التكنولوجيا للكشف الفعال عن ارتكاب هذه الجرائم وتعزيز الشمول المالي.

169 - وأعرب عن اعتقاد وفد بلده أن تنظيم مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية من شـــأنه أن يوفر زخماً لإعادة توجيه تمويل التنمية بحيث يستهدف بدقة أكبر حاجات مالية واقتصادية عالمية محددة.

170 - واســـتطرد قائلاً إن ألمانيا والمكســـيك، خلال الدورة الحالية للجنة، ستشاركان في تقديم مشروع القرار المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". والمكســـيك ملتزمة بتيســـير عملية تداول سريعة وعملية المنحى تعالج الشواغل الرئيسية لأعضاء اللجنة بغية التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء.

171 - وختاماً، أعرب عن تأكيد المكســـيك من جديد أهمية اتخاذ تدابير التمويل لتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الأهداف والسياسات المحددة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة.

172 - **الســـيدة عارف** (النرويج): قالت إن المجتمع الدولي، نظراً للظروف الراهنة، ليس أمامه خيار سوى مضاعفة جهوده المبذولة في إطار خطة عمل أديس أبابا. ويمكن أن يمثل عقد مؤتمر عالمي جديد لتمويل التنمية علامة بارزة لتجديد الالتزام والإجراءات. غير أن ذلك يتطلب استعدادات مناسبة ورؤية سياسية جريئة.

173 - وتابعت بقولها إن تعبئة الإيرادات المحلية تمثل ركيزة التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. ويجب أن تدعم المســـاعدة الإنمائية الرسمية الجهود الوطنية ويجب أن تكون حفازة من خلال تعبئة الأموال المقدمة من مصـــادر عديدة. وســـتظل النرويج من بين أكبر المساهمين في المساعدة الإنمائية الرسمية مقيسة بنصيبها من الدخل القومي الإجمالي.

174 - وأوضحت أن الحاجة إلى النمو الشامل أصبحت أمراً بديهياً. ولن تتحقق طموحات العام 2030 بدون التمكين الاقتصـــادي للمرأة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي على وجه الاســـتعجال بالتزاماته بموجب خطة عمل أديس أبابا في هذا المجال وأن يعجّل بها.

175 - وأضافت أن المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية أكثر أهمية من أي وقت مضـــى. وينبغي دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد بإطار تمكيني متعدد الأطراف. وليس الأمر كذلك عندما يُسمح للسرية والهياكل التي تيسر التدفقات المالية غير المشروعة بسحب الموارد من البلدان النامية. فلا تؤثر السرية المالية والاحتيال الضريبي بشدة على المؤسسات والحوكمة فحسب، وإنما يؤديان أيضاً إلى زعزعة الثقة في الديمقراطية. وقد أوضح الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 أن الهيكل العالمي الراهن للتصـــدي للتدفقات المالية غير المشروعة مجزأ وغير ملائم. ورغم أهمية تطبيق المعايير القائمة، فإنه يجب أيضا معالجة مواطن الضعف النُظمية التي تسمح باستمرار هذه التدفقات.

176 - واختتمت بالحث على الإصـــغاء إلى دعوة الأمين العام إلى الضغط من أجل وضع قواعد وأنظمة أفضل لتعزيز المسؤولية والمساءلة. فحلُّ الأزمات ومنعها ســـيتطلبان منظوراً طويل الأجل. والســـبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو العمل معاً وتعزيز الإطار المتعدد الأطراف.

177 - **السيدة تيمورپور** (جمهورية إيران الإسلامية): استهلّت بقولها إن كوفيد-19 كان بمثابة جرس إنذار للعالم بأســـره، وتذكيراً آخر بأن التنمية والرفاه والازدهار جميعاً أمور مترابطة. وســـتنتهي الجائحة إن عاجلاً أو آجلاً، ولكن أمراضـاً فتاكة أخرى آخذة في الانتشـار في جميع أنحاء العالم. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة وفعالة للقضاء على هذه الأمراض، وأخطرها الانفرادية، فإن الحالة ستزداد سوءاً.

178 - واستطردت قائلة إن تمويل التنمية يواجه تحديات أكثر من أي وقت مضـى. فقد تمخضـت الضـربة القاصـمة التي وجهت إلى تعددية الأطراف عن تحديات هائلة لكل من التمويل والتنمية. وتُلقي السياسات الانفرادية من جانب بعض الجهات الفاعلة الرئيسـية بظلال من الشـك على فعالية نظم التمويل والتبادل التجاري المتعددة الأطراف. ولذلك ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي ألا يصـــبح تمويل التنمية بأي حال من الأحوال رهينةً لخطط قسرية وتقييدية.

179 - وأوضحت أن من حق كل دولة ذات سيادة أن تكون جزءاً من نظام تجاري دولي عالمي وقائم على القواعد ومفتوح ومتسـم بالشـفافية ويمكن التنبؤ به وشـامل وغير تمييزي وعادل ومنصـف ومسـتقل وغير مسـيَّس - نظام عادل تراعى فيه التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأوجه الضـعف فيها ويحظر فرض تدابير قسـرية انفرادية غير قانونية. ومن دواعي الأسف أن النظام الحالي أبعد ما يكون عن المثالية وأصبح هدفاً للســـلوك الانفرادي القاســـي، مما يعرض النظام التجاري الدولي برمته للخطر.

180 - وأضـــافت أن المســـاعدة الإنمائية الرســـمية الكافية والملائمة لا تزال، بالنســـبة لكثير من البلدان النامية، هي المصـــدر الرئيســـي للتمويل الدولي للتنمية. ورغم مضـــيّ أكثر من خمســـة عقود على التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم المســـاعدة الإنمائية الرســـمية فلم يتم الوفاء

بـه قط. وينبغي حث تلـك البلـدان على الوفـاء بـالتزامـاتهـا المتعلقـة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الوفاء بها تجاه البلدان النامية.

181 - ورأت أن نقل التكنولوجيا وتمويل التنمية على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. ويتسم الدعم التقني والتكنولوجي والمالي لسـد الفجوات القائمة، بما في ذلك فجوة الهياكل الأسـاسـية، بأهمية محوريـة بالنسـبـة للبلدان التي تحـاول مواجهـة التحـديـات الإنمـائيـة. واختتمت بقولها إن السـبيل الوحيد لعدم ترك أحد خلف الركب هو الإقلال من الكلام والمزيد من العمل.

182 - **السيدة كافاليوسكايا** (بيلاروس): قالت إنه على الرغم من أن التجارة الدولية هي محرك للتنمية والنمو الاقتصـادي، فقد ابتليت بحشـد من المشـاكل نتيجة لجائحة كوفيد-19. ولذلك يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير الشـاملة لمعالجة الحالة على مختلف المستويات، ولا سيما عن طريق التجارة الدولية الشـاملة والمفتوحة والمتسـمة بالشـفافية والقائمة على القواعد وغير التمييزية. وتمثل تلك المبادئ أكثر من مجرد كلمات بالنسـبة لبيلاروس، التي تخضـع لجزاءات اقتصـادية وتجارية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتشـكل انتهاكاً للقانون الدولي. وقالت إن وفد بلدها يود الإشـارة، في هذا السـياق، إلى أن عهد بريدجتاون حث الدول على الامتناع عن إصـدار وتطبيق أي تدابير اقتصـادية كانت أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي والميثاق.

183 - وأعربت عن تضـــامن بيلاروس مع الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/77/207) من أجل أسـواق عـالميـة مفتوحـة ويمكن التنبؤ بهـا. ووصـــفـت التـدابير والجزاءات الاقتصـــادية والمالية والتجارية التقييدية بأنها تعيق التنمية الاقتصـــادية المســتدامة، وخاصـــةً في البلدان النامية. فالتدابير القســرية الانفرادية تقوّض الاستقرار المالي واستقرار الديون، فضلاً عن الإمكانات التجارية للبلدان التي تخضع لهذه القيود. والتجارة الدولية مصدر للدخل، ومن ثم فهي واحدة من أهم الوســائل لتحقيق أهداف التنمية المســتدامة وتنفيذ خطة عام 2030.

184 - وتطرقت إلى التعاون الإقليمي فقالت إنه عنصـــر متزايد الأهمية في التجارة العالمية ووســيلة لمعالجة كثير من المســائل الحساسـة. وذكرت أن بيلاروس تتعاون بنشـاط مع شـركائها في إطار الاتحاد الاقتصـادي للمنطقة الأوروبية الآسـيوية وتعتبر التعاون بشـأن هذا التكامل بعداً رئيســياً من أبعاد تعددية الأطراف في إطار جدول الأعمال الدولي.

185 - وأعربت عن ترحيب بيلاروس بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشـــر لمنظمة التجارة العالمية ودعوتها إلى التعاون البنَّاء فيما بين الدول من أجل تنفيذها، مع تجنُّب أي نَهج مسـيَّسـة. وقالت إنها تشـدّد على أهمية توسيع عضوية تلك المنظمة.

186 - واستطردت قائلة إن بيلاروس، بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل، تؤيد الجهود الإنمائية التي يبذلها النظام المالي الدولي من أجل تلك الفئة من البلدان. وأوضـحت أن المسـاعدة في زيادة الاسـتثمار تكتسـي اليوم أهمية أكثر من أي وقت مضـى في سـبيل تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة على الصـعيد الوطني، ودعم نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص العمل، وبناء القدرات الإنتاجية.

187 - ورأت أن تعبئة الموارد المالية الوطنية تمثل أولوية لا شـــك فيها للدول الأعضـاء في تلبية احتياجاتها الإنمائية وضـمان الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي الوطني. واسـتدركت قائلة إن من الضـروري، في الوقت نفســه، زيادة التعاون الدولي بشـــأن الركائز الثلاث للتنمية المســتدامة وتعزيز فعالية موارد التنمية المســتدامة. وأعربت عن تنويه وفد بلدها، في هذا الســياق، بأهمية المســاعدة المقدمة من الجهات المانحة الثنائية وتوسـيع نطاق المسـاعدة الإنمائية الرسـمية بالنسـبة للبلدان النامية والبلدان المتوسـطة الدخل، مع مراعاة المصـالح الوطنية والاحتياجات الحقيقية للبلدان المتلقية.

188 - وفي الختام، قالت إن بيلاروس لا تزال ملتزمة بالحفاظ على الشـــراكات العالمية لتنفيذ خطة عام 2030 وتعزيزها. وأعربت عن اسـتعداد وفد بلدها للعمل بشـكل بنَّاء مع جميع أصـحاب المصـلحة لمعالجة القضـايا الملحة المتصـلة بأمن الغذاء والطاقة العالمي، بما في ذلك الإمداد بالسلع ومرورها العابر في الأسواق العالمية.

189 - **السـيد سـتيلزر** (المراقب عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد): قال إن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد شاركت بنشاط في الدورة الاسـتثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفسـاد، التي عقدت في عام 2021. وعلى نحو ما أقِرَّ به في الإعلان الصـــادر عن تلك الدورة الاســتثنائية، فإن منع ومكافحة الفســاد والتدفقات المالية غير المشـروعة واسـترداد الموجودات المصـادرة وإعادتها، وفقاً لاتفاقية مكافحة الفسـاد، يمكن أن تسـهم في التعبئة الفعالة للموارد، والقضـاء على الفقر، وتحقيق التنمية المسـتدامة، والتمتع بجميع حقوق الإنسـان. فالفسـاد موجود بالتكافل مع الهياكل الأسـاسـية المالية الموازية للتدفقات المالية غير المشـــروعة. وأشـــار إلى وجود اتجاه عام يســـتخدم فيه المسؤولون الفاسـدون الهياكل الأسـاسـية المالية الموازية كوسـيلة آمنة

لتلقي الرشاوى، وبعد ذلك لغسل الأموال. ويسهّل الفساد أيضاً أنشطة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات غير قانونية مختلفة.

190 - وأردف قائلاً إن مصممي المخططات المالية الإجرامية يستفيدون بجميع مواطن الضعف في النظام المالي العالمي، بما في ذلك الموجودة في البلدان والأقاليم التي تفتقر إلى أطر فعالة لمكافحة غسل الأموال أو مكافحة الفساد. وكثيراً ما يستغل الجناة التكنولوجيات والأدوات المالية الجديدة مثل الأصول الرقمية وطرق الدفع البديلة لإحداث مزيد من الفوضى.

191 - وتابع بقوله إن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، من خلال برامجها الأكاديمية المختلفة وأنشطتها التدريبية والبحثية والخاصة بالتوعية، ساعدت الدول على التصدي لهذه التحديات وفي الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مكافحة الفساد. وقد حظيت جهودها بتقدير واسع النطاق ليس فقط من جانب الجمعية العامة، وإنما أيضاً في منتديات أخرى، أبرزها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

192 - وأضاف أن الأكاديمية تزوّد الأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الفساد والعاملين في المجالات ذات الصلة بالأدوات التي يحتاجونها لتعزيز جهود مكافحة الفساد في مجتمعاتهم وصناعاتهم. وهي تصُبُّ تركيزها بوجه خاص على الصلة بين الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. ولإنشاء أطر فعالة لمكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك لتنفيذ أطر تتسم بالكفاءة والفعالية لإدارة الامتثال لمكافحة الفساد في المؤسسات المالية، أهمية حاسمة لحماية النظم المالية العالمية. ولهذا السبب تنظم الأكاديمية للمؤسسات والشركات المالية العديد من الدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد.

193 - وأكد أن الأكاديمية تبذل قصارى وسعها لجعل برامجها أقرب إلى التناول من الوجهة المالية والجغرافية واللغوية. وهي تدعم الطلاب من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية وتقدم لهم منحاً دراسية. وقد أنشأت مؤخراً برنامجين عالميين لأقل البلدان نمواً، أحدهما لتمكين موظفي السلك الدبلوماسي والآخر لتمكين موظفي المنظمات غير الحكومية من مكافحة الفساد من خلال التثقيف والتدريب. وهي تعمل كذلك على تمكين الوكالات النسائية عن طريق التدريب المهني. وتتمثل إحدى الأولويات البحثية للأكاديمية في الصلة بين مكافحة غسل الأموال والامتثال لمكافحة الفساد.

194 - وأعلن أن الأكاديمية أصدرت في آب/أغسطس، الطبعة الثانية المنقحة من استعراضها العام لمعايير الامتثال لمكافحة الفساد ومبادئه التوجيهية. ويتمثل الهدف من هذا المنشور في دعم تنفيذ الامتثال لمكافحة الفساد في قطاع الأعمال. ويتضمن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 توصيات مختلفة لتيسير تنفيذ خطة عام 2030. ويدعو التقرير جميع البلدان إلى استحداث سجل مركزي للاحتفاظ بمعلومات إضافية عن الملكية الفعلية في جميع الأدوات القانونية، ويشجع على إنشاء آلية تنسيق عالمية شاملة ومشروعة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة مسألة النزاهة المالية على المستوى النُظمي.

195 - وأشار إلى ما لاحظه الأمين العام، في تقريره عن التنسيق والتعاون الدوليين من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من عدم وجود محفل للحوار بين المؤسسات والدول بشأن التدفقات المالية غير المشروعة يشمل الأطر المعيارية للفساد والجريمة المالية والضرائب (A/77/304، الفقرة 62). وأعرب عن تأييد الأكاديمية الكامل لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 والأفكار التي طرحها الأمين العام، وكلها بالغة الأهمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأعرب عن استعدادها لتوحيد جهودها مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد من خلال التثقيف وتقديم المساعدة التقنية وإجراء البحوث في مجال مكافحة الفساد.

196 - **السيد بريدل** (المراقب عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إنه من أجل التصدي للآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19، والاضطرابات المستمرة في سلاسل القيمة العالمية، والتحديات التي تواجه الغذاء والوقود والتمويل، يجب على البلدان تعزيز القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود وبناء قدرات الشركات في البلدان النامية لتظل قادرة على المنافسة والاستدامة والوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يمثل الاستثمار والتجارة والصناعة، شريطة أن تكون منصفة ومستدامة، محركات للتنمية الاقتصادية.

197 - وأوضح أن قوانين العناية الواجبة لسلاسل الإمداد التي يجري سنها حالياً في كثير من البلدان المتقدمة يمكن أن تكفل الامتثال الصارم للضرورات البيئية وغيرها من المعايير الأساسية. وهذه خطوة جديرة بالترحيب، ولكن يجب أن تدعمها إجراءات لضمان قدر أكبر من

القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق للشركات في البلدان النامية، التي يتهددها بشكل غير متناسب خطر هروب رؤوس الأموال، والفجوة الرقمية، وأزمة الطاقة.

198 - واستطرد قائلاً إن من الأهمية بمكان، على غرار ذلك، تعزيز الهياكل الأساسية للجودة، بما في ذلك وضع المعايير، من أجل استعادة الثقة العالمية اللازمة للتجارة الدولية. ويقدم البرنامج العالمي للجودة والمعايير، الذي تضطلع به اليونيدو بتمويل من سويسرا، المساعدة للبلدان على التصدي للتحديات المتصلة بالجودة. ومن خلال التدخلات المحدَّدة الهدف في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، يقوم ببناء القدرات في البلدان النامية وتزويدها بمنافع عالمية من قبيل مؤشر الهياكل الأساسية للجودة من أجل التنمية المستدامة، أو أداة تحليل الامتثال للمعايير، أو شبكة المختبرات.

199 - وتابع بقوله إن اليونيدو تعمل أيضاً على نحو وثيق مع الحكومات والشركات من أجل تعزيز القدرات الصناعية - التجارية من خلال منتديات تشجيع الاستثمار؛ وبرنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات والتدريب وبناء القدرات، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمبادرات المحدَّدة الهدف التي ترمي إلى توسيع نطاق الأعمال الحرة التي يقودها الشباب والنساء.

200 - وأضاف أنها تساعد البلدان على تعزيز الهياكل الأساسية الصناعية الأساسية التي يمكن أن تحفز التنمية الصناعية المستدامة، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة، والمجمعات الصناعية الإيكولوجية، والمجمعات الصناعية الزراعية المتكاملة. وهي كذلك تعرض فرص الاستثمار في البلدان النامية من خلال منصتها "الاستثمار في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ". وتؤدي شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لها دوراً أساسياً في تلك المساعي، إذ تربط المستثمرين في البلدان المتقدمة النمو بالفرص المتاحة في البلدان النامية.

201 - وأفاد بأن الشعار الجديد لليونيدو هو "إحراز التقدم عن طريق الابتكار"، وتضعه موضع التنفيذ من خلال العمل كمنبر مركزي لنقل المعارف والتكنولوجيا وتعبئة الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب أو بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

202 - وفي ختام كلمته أعرب عن استعداد اليونيدو، حيث أنه يجري اختبار قوة النظام المتعدد الأطراف ومتانته، لمواصلة تعاونها مع الدول الأعضاء والوكالات الشقيقة وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والمالي، للمساعدة في "إنقاذ" أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 9 المتعلق بالتصنيع المستدام الشامل للجميع في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

203 - **السيدة جابي** (المراقِبة عن مركز التجارة الدولية): استهلت كلمتها قائلة إن التجارة الدولية لا تزال ذات أهمية حيوية للتعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتطلب الخروج من الأزمات المترابطة المتمثلة في كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات وتكاليف المعيشة المتزايدة التزاماً عالمياً بالموازنة بين المصالح الوطنية والتعاون متعدد الأطراف وتعزيز النمو الاقتصادي المدفوع بالتجارة المستدامة والشاملة.

204 - وقالت إن تسخير قوة التجارة الدولية من أجل التنمية يستوجب أن ينصبَّ التركيز على "الكيف". ولكي تؤثر التجارة تأثيراً إيجابياً على التنمية، يلزم أن تكون أكثر شمولاً، وأكثر استدامة من الوجهة البيئية، وأن يدعمها نظام إيكولوجي تمكيني للأعمال التجارية، وأن تركز على المستقبل. فالتجارة الشاملة تدمج الأعمال التجارية التي تقودها النساء وتحفز الصناعات التي توظف المرأة. وهي تدعم رواد الأعمال الشباب وتعالج احتياجات المجتمعات الضعيفة والمهمشة، وتربطها بفرص السوق. وتساعد التجارة الشاملة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل العمود الفقري لجميع الاقتصادات على الصعيد العالمي، على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وأن تندمج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

205 - واستطردت قائلة إن التجارة الأكثر استدامة بيئياً تشمل تعزيز قدرة الشركات وسلاسل القيمة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية ودعم التكيف. ويُقصد بـ "النظم الإيكولوجية الداعمة" شبكة من المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تقدم الدعم والخدمات المصممين خصيصاً للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تنمو من خلال التجارة وتستخدم الاستدامة كميزة تنافسية.

206 - وأضافت أن مستقبل التجارة يتعلق في جوهره بالاتصال الإلكتروني: ريادة الأعمال الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والتجارة في الخدمات التي لا تدرُّ الإيرادات فحسب، بل تنتج أيضاً الأفكار والوظائف المبتكرة. ويعمل مركز التجارة الدولية، بوصفه الوكالة المشتركة للأمم المتحدة، من خلال الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، على أرض الواقع لتعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على المشاركة في التجارة الدولية. ويساعد عمل المركز على تنمية الثقة بين الشركات في تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وعلى العمل مع واضعي السياسات في بلدانهم من أجل وضع سياسات وتهيئة نظام إيكولوجي يوفران مزيداً من الدعم للأعمال التجارية.

207 - وأكدت أن لدى مركز التجارة الدولية إيمانا راسخاً بأهمية المكان الذي يختاره للعمل. ولهذا السبب يكرِّس 80 في المائة من مساعدته التقنية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعمل المركز، من خلال برنامجه "توحيد التجارة في أفريقيا"، مع شركاء وطنيين وإقليميين لضمان استفادة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال التجارية التي تقودها النساء من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

208 - وتطرَّقت إلى الاتصال الرقمي فقالت إن أهميته أصبحت أكثر وضوحاً في أثناء الجائحة. وقد أطلق مركز التجارة الدولية مبادرة مؤسسية جديدة أطلق عليها اسم "تشغيل"، تركز على إيجاد فرص اقتصادية للأعمال التجارية الصغيرة من خلال الاتصال الرقمي. ويعمل المركز مع الشركات الناشئة المعنية بالتكنولوجيا ورواد الأعمال في المجال الرقمي في إثيوبيا وبنن وتنزانيا ورواندا وزامبيا وغانا وكوت ديفوار ومالي، ويدعمهم في التوفيق بين الأعمال والتدريب على الإدارة ووضع خطط التصدير والترويج لدى المستثمرين. وفي عام 2021، جمعت الشركات الناشئة المتعاملة مع المركز استثمارات إجماليها 5,4 ملايين دولار. وفي كوت ديفوار، قدم الدعم إلى شركة لحلول الدفع تدعى "سينت باي" لتحقق النجاح في جمع التمويل الخاص بالجولة الأولى. وتوظف "سينت باي" حالياً، بعد خمس سنوات من تأسيسها، 70 شخصاً في تسعة بلدان أفريقية وقامت بتجهيز معاملات تتجاوز قيمتها 30 مليون دولار.

209 - وأفادت بأن مركز التجارة الدولية ملتزم أيضاً بضمان استفادة المرأة من التجارة الدولية. ومن خلال مبادرة "عمل النساء بالتجارة"، حقق هدفه المتمثل في ربط 3 ملايين سيدة من صاحبات الأعمال بالأسواق الدولية بحلول نهاية عام 2021. وكذلك دعم المركز 46 بلداً في تقييم سياساتها ورصدها وتحسينها بغية النهوض بمشاركة المرأة في التجارة الدولية.

210 - وختاماً، أعربت مجدداً عن التزام مركز التجارة الدولية بدعم الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، تمشياً مع رؤية المنظمة لعالم تبني فيه التجارة الدولية اقتصادات شاملة ومستدامة ومزدهرة.

رُفعت الجلسة الساعة 18:00.